جامعة عمارثليجي الاغواط

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

أليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماسترفي الحقوق تخصص قانون الأعمال

إعداد الطلبة

- حزام خولة

-حاكم سارة

إشراف الأستاذ:

د- محمد السعيد تركي

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور(ة)	طويسات عائشة	رئيسا
الدكتور	محمد السعيد تركي	مشرف ومقررا
الدكتور (ة)	دمانة محمد	عضو ممتحنا

السنة الجامعية:2023/ 2024

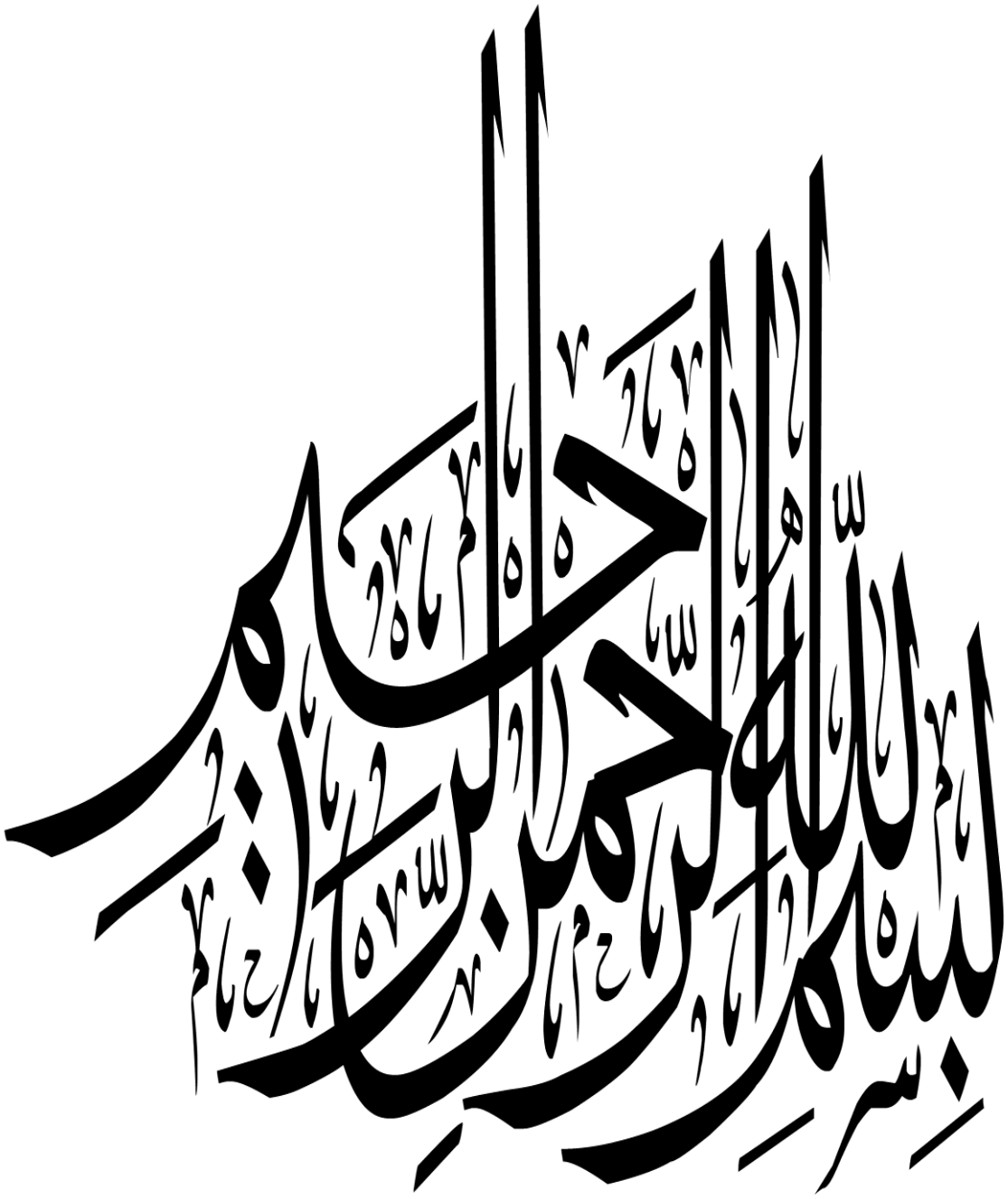
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

أهدي عملي هذا إلى من سعيت دوماً لنيل رضاها

الى من ساندتني طوال حياتي أمي الغالية اطال الله في عمرها

أهدي تخرجي هذا الى والدي العزيز رحمه الله كنت أتمنى أن تكون بجانبي

في هذه اللحظات من حياتي

أهدي عملي هذا الى اخوتي حفظهم الله وإلى زملائي في العمل

وأخص بالذكر زميلي حميش بشير

على دعمه لي وتشجيعي طوال مسيرتي الدراسية

والى كافة الأساتذة الذين درسوني

وأخص بالذكر الأستاذ عطاء الله خضرون

ولكل من اعطاني يد العون من قريبا

أو من بعيد وساعدني

في انجاز هذه المذكرة

حزام خولة

إهـــداء

بسم الله ذي الشأن العظيم السلطان الذي تقدست له الأسماء وكان لي العون والرجاء

بسم من يطيب بذكره الإهداء وقرة عيني ونور صدري سيدنا محمد عليه أزكى السلام

إهداء خاص إلى التي كلما رأت ابتسامة وجهي سرت إلى التي على بساط الأوجاع ولدتني وبأيدي الآلام ربتني وبعيون الأتعاب راعتني إلى التي لو بقي لساني ينطق الدهر كله لما أوفيتها حقها إلى أمي

إلى كياني الذي لا يهتز ولا يتزعزع إلى رمز الكفاح والأمانة إلى أبي الغالي أهدي ثمرة جهدي هذا

إلى زوجي الذي وقف معي في كل مشواري الدراسي وإلى من أبصرت عينيا على وجودهم، إلى من ترعرعت وأحببتهم بكل جوارحي إخوتي وأخواتي اللذين شجعوني نحو تحقيق هدفي عن انجاز عملي هذا و

إلى جميع الزملاء وإلى أعز وأغلى الأصدقاء

حاكم سارة

كلمة شكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آلة وصحبه أجمعين.

الحمد لله أولا نشكرربي على نعمه وفضله الذي من علينا بأن وفقنا لإنجازهذه المذكرة بكل وفاء وصدق وعرفان وعظيم الامتنان أتقدم بإسمي لآيات الشكروالتقديرلكل من وقف معنا وساندني واحاطنا بكل رعاية وتوجيه.

كذلك نتقدم بالشكروالامتنان إلى كل الأساتذة الأفاضل

وبالأخص الأستاذ المشرف د- محمد السعيد تركي

ولجنة المناقشة على الجهد الذي قدم لنا في سبيل إتمام هذا العمل فلهم منا كل التقديروالاحترام

ملخص الدراسة بالعربية

تهدف هذه الدراسة الى ابراز اتجاه الجزائر الى التغيَر التدريجي في ظل التحولات الاقتصادية والمتغَيرات العالمية للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، مما زاد الاهتمام بالمؤسسات الخاصة وكان نتيجة لذلك بروز قطاع المؤسسات الناشئة التي تلعب دورا مهما في مجال الهيكل الصناعي، كما أن المؤسسات الناشئة تعد دعامة أساسية في دعم عجمة التنمية من خلال توفير مناصب عمل, الرفع من القيمة المضافة، ومعظم المؤسسات الناشئة تواجه صعوبة في إيجاد مصادر التمويل الذي يعتبر العائق الأول أمام نموها خاصة بالنسبة لحالة الجزائر, بالرغم من وجود الكفاءات البشرية ذوي المهارات والكفاءات والمعارف المتمثلة في الطلبة الجامعين وفي هذه الدراسة سنحاول التعريف بالمؤسسات الناشئة وكيفية تمويلها وأهم مشاكل التمويل التي تتعرض لها مع ابراز واقع هذه المؤسسات في الجزائر.

الكلمات الافتتاحية: المؤسسات الناشئة، مصادر التمويل، صندوق التمويل

Study Summary in English

This study aims to highlight Algeria's tendency to gradually change in light of economic transformations and global variables of economic policy depending on market forces, which increased interest in private institutions and as a result the emergence of the start-up sector that plays an important role in the field of industrial structure, and emerging enterprises are a key pillar in supporting development by providing jobs, raising added value. Most startups face difficulty in finding sources of funding, which is the first obstacle to their growth, especially for the case of Algeria, despite the presence of human competencies with skills, competencies and knowledge represented in university students, and in this study we will try to introduce startups and how to finance them and the most important financing problems they are exposed to while highlighting the reality of these institutions in Algeria.

key Words: Startups, Funding Sources, Funding Fund

مقدمة

يكثر الحديث في الآونة الأخيرة عن المؤسسات الناشئة في العالم، لما لها من دور ريادي في التنويع الاقتصادي للبلدان حيث تسعى معظم دول العالم إلى تشجيع ودعم هذا النوع من المؤسسات وسن القوانين والتشريعات الملائمة لها قصد اشراكها في تحقيق التنمية الاقتصادية، والجزائر على غرار دول العالم عمدت في السنوات الأخيرة إلى تشجيع هذا النوع من المؤسسات وبدأت في تفعيل البيئة القانونية والتشريعية لها من خلال مراسيم تنفيذية تسعى من خلالها لدعم وترقية المؤسسات الناشئة وكذا الهياكل ذات العالقة بها.

ويعتبر إنشاء وتشجيع و ترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر من أهم الاتجاهات السياسات الاقتصادية الجديدة في الجزائر لما لها من دور مهم فيما يخص التنمية المستدامة، في تكثيف النسيج الصناعي و توفير مناصب الشغل و المساعدة للوصول الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي، لكن لا يزال هذا القطاع في الجزائر دون المستوى المطلوب منه، كما أنه في حاجة الى إصلاحات جذرية و لذلك فقد أولت الجزائر اهتماما بالغا في الآونة الاخيرة من حلال خلق اليات داعمة لها، و هذا ما تطرق اليه السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في عيد الطالب بحيث أكد دعمه لهذه المؤسسات الناشئة و تسخير كل الجهود لنهوضها و استمرار دعما للشاب الطموح المبدع و المخترع.

وقد وشدد رئيس الجمهورية في نفس السياق أن "المرحلة القادمة هي العمل على كسب النوعية وليس الكمية، حيث أن مجال المؤسسات الناشئة هو اقتصاد المعرفة والذكاء وتحقيق النجاعة الاقتصادية".

كما أكد أن "تمويل هذه المؤسسات يجب أن يستهدف الشباب ويراعي نوعية المشاريع المستحدثة", يضيف البيان.

هذا وتعمل معظم المؤسسات على تطوير نفسيا سواء من ناحية تحسين جودة خدماتيا، أو زيادة ربحها وهذا راجع لحدة المنافسة على المستوى المحلي والدولي الشيء الذي فرض على

هذه المؤسسات حديثة النشأة التركيز على الابداع والابتكار وذلك لضمان حصة سوقية من جهة والبقاء في عالم الاعمال من جية أخرى في ظل وجود مؤسسات رائدة في مختلف القطاعات، كما سنشاهد بعض المؤسسات تقفز قفزة توعية من مؤسسات صغيرة أو مصغرة إلى مؤسسات ناشئة فتية محققة أرباحا كبيرة في فترة وجيزة, وتظهر هذه المؤسسات بصورة قوية في الدول ذات الاقتصاد المتطور والتي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات بنسب عالية.

وتعد إشكالية التمويل من أهم المشكلات التي تواجه هذه المؤسسات، وذلك لأن مواردها محدودة غير كافية للوفاء بمتطلبات العملاء أو متطلبات الانشاء والإنتاج، وهذا ما يعكس عليها بالسلب ويجعلها تتعرض للفشل، مما تضطر هذه المؤسسات الى اللجوء لسياسات التمويل وهذا ما سنتطرق اليه في دراستنا التالية والمتمثلة في اليات الدعم والتمويل للمؤسسات الناشئة.

تعد الجزائر من الدول النامية التي اهتمت بالمؤسسات الناشئة وسعت بوضع سلسلة من القوانين والمراسيم ورصدا لمجموعة من القرارات لدعم وتشجيع هذه المؤسسات، واستحداث وزارة منتدبة مكلفة باقتصاد المعرفة، ووضع آليات تمويلية لدعم و مرافقة المؤسسات الناشئة لترقية اقتصادها وتغيير سياستها الاقتصادية بالتوجه نحو اقتصاد السوق بدلا من اقتصاد المواجهة الذي يقوم على خلق الثروة والقيمة المضافة وفتح المجال المشاريع الإبداعية، الابتكارية، الذكاء الاصطناعي، وتشجيع الشباب لتحويل أفكارهم إلى الواقع وهذا ما تقم عليه المؤسسات الناشئة كونها البديل الأفضل حالبا وأداة لتنويع القدرات الإنتاجية، وتغطية العجز في الموازنة العامة الناتج عن تغيير في أسعار المحروقات و من هذا المنطلق سوف نتطرق الى ذكر أسباب و أهمية و اهداف الدراسة، مع طرح الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية مع تقديم الفرضيات اللازمة عن الموضوع كما يلي:

–تتمثل أهمية الدراسة والمتمثلة في أليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في أن الدولة الجزائرية مهتمة بهذا النوع من المؤسسات لأهميتها في التنمية الاقتصادية وتشجيع الشباب ودعمه للخروج من مشكل البطالة .

ومن بين أسباب ومبررات اختيار الموضوع:

الأسباب الشخصية: الميول الشخصي الى هذا النوع من الدراسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ومحاولة معرفة الصعوبات التي تعرقل مثل هذه المؤسسات لرغبتنا الملحة في الدخول الى عالم المقاولة.

الأسباب الموضوعية: سبب دراستنا لهذا الموضوع لأهمية الكبيرة في التنمية الاقتصادية ولإظهار للراغبين في انشاءها

أهداف البحث:

-اظهار أهمية هذا النوع من المؤسسات ودورها في التنمية الاقتصادية

-ابراز أهم مصادر تمويل المؤسسات الناشئة والصعوبات التي تواجهها اذا توقف الدعم و التمويل

-الإشكالية:

يعتبر إنشاء وتشجيع و ترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر من أهم الاتجاهات السياسات الاقتصادية الجديدة في الجزائر لما لها من دور مهم فيما يخص زيادة النمو الناتج الداخلي الخام، تكثيف النسيج الصناعي توفير مناصب الشغل و المساهمة في التنمية الاقتصادية للوصول الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي، فالمؤسسات الناشئة تلعب دورا هاما و أساسيا في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث أصبحت منذ مطلع التسعينات البديل الأقوى أمام العديد من الاقتصاديات، و لكن تعتبر مشكلة التمويل إحدى العقبات التي تواجه أصحاب المؤسسات الناشئة خاصة أثناء فترة الإنشاء، و يعود ذلك لرفض البنوك منح الائتمان لهذه المؤسسات و هذا ما يبين أهمية أليات الدعم و مرافقة الدولة لها.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى الى تحقيق النمو الاقتصادي بعيدا عن المحروقات لهذا قامت بالاعتماد على طاقة الشباب التي تزخر بها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، وذلك عن طريق دعم المبادرات الفردية وتشجيع إقامة مؤسسات الناشئة تعتمد على الإبداع والتكنولوجيا، وعلى ضوء ما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **ما هي سبل واليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر؟** ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما المقصود بالمؤسسات الناشئة؟ وما هي أهم مصدر تمويلها؟**

- **ما هو واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر؟**

وكانت منهجية البحث باستعمال المنهج الوصفي.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة

تمهيد

تعتبر المؤسسات الناشئة من المشاريع فتية ذات إمكانيات نمو عالية لذلك هي تختلف عن المؤسسات التقليدية بسبب طبيعتها الإبداعية حيث احتلت مكانة خاصة في اقتصاديات الدول نظرا للدور الذي تلعبه في قضايا التنمية والنمو الاقتصادي، فالمؤسسات الناشئة أصبحت اليوم نموذج عمل جديد يخلق قيمة اقتصادية معتبرة ويوفر مناصب عمل ويفتح أسواق جديدة لحاملي الأفكار الإبداعية والمبتكرة للأجيال الشابة على وجه الخصوص، ويعد حافز صاحب المشروع أ الفكرة للبدء بتجسيد أفكاره على أرض الواقع، وحافز المستثمر أو الممول للاستثمار في المؤسسات الناشئة هو معدل نمو مرتفع، و من هذا المنطلق نحن كباحثين سنتطرق في هذا الفصل الى تقديم مفهوم شامل و عام عن هذه المؤسسات الناشئة، كما سنتطرق الى الاطار القانوني لهذه المؤسسات، ثم ننتقل الى تعريف التمويل و انواعه وخصائصه، مع ذكر هياكل دعم المؤسسات الناشئة و ننهي هذا الفصل بالتطرق الى أسباب فشل و نجاح هذه المؤسسات الناشئة.

ومن خلال هذا الفصل نتناول مبحثين

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة

المبحث الثاني: ماهية آليات الدعم والتمويل

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة كانت المؤسسة ولا تزال القلب النابض في الحياة الاقتصادية باعتبارها العنصر الفعال والنشيط فيها، لما تقوم به من عمليات وما تحتله من مكانة متميزة داخل المجتمع الاقتصادي.

ومن خلال هذا المبحث نتناول تعريف المؤسسة الناشئة في المطلب الأول وخصائص المؤسسات الناشئة المطلب الثاني ثم الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في المطلب الثالث

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الناشئة

تعد المؤسسات الناشئة من أهم الأليات والأدوات المعتمد عليها لتحقيق لأهداف الاقتصادية الاستراتيجية، وتحقيق النمو الاقتصادي للدول، وذلك بفضل حجمها ومرونتها وكذا مشاريعها المبتكرة والمربحة، وكان أول ظهور لها في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر(risque–capital) والتي كانت تهتم بشكل أساسي بقطاع التكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتعرف المؤسسات الناشئة بـ:هي مؤسسة مؤقتة مصممة للبحث في أربعة نماذج أعمال قابلة للتكرار وقابلة للتطوير.[1]

- هي أي شركة تهدف إلى تطوير تقنية أو منتج أو نموذج اقتصادي، وغالبا ما تكون مبتكرة لتحقيق نمو سريع على المدى القصير أو المتوسط.[2]
- ويرى Fridenson Patrick أن تكون مؤسسة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط، وإنما يجب توفر أربعة شروط تتمثل في نمو قوي محتمل واستخدام أحدث التكنولوجيات وتقوم بخلق اسواق جديدة وهي بحاجة إلى تمويل ضخم والحصول على مختلف أشكال المساهمة.[3]

[1] - Yahia Djekidel et Mohammed Doua et Rais Merrad, la startup en Algérie: Caractéristiques et Obligations, Revue d'excellence pour la recherche en économie et en gestion, vol 05, N°01, 2021, p419

[2] - Taibi boumedyen et Lamri Khadidja, Startups d'intelligence artificielle : Une tendance mondiale, les cahiers du MECAS, v°17, N°1, 2021, p258

[3] - نور الهدى حمروش، المؤسسات الناشئة بين اليات الدعم و الواقع في الجزائر، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 02، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2022، ص 138.

- المؤسسة الناشئة هي شركة صممت لتنمو بسرعة"، كونها تأسست حديثا لا يجعل منها شركة ناشئة في حد ذاتها. كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركات الناشئة تعمل ف جمال التكنولوجيا، أو أن متمول من قبل مخاطر أو مغامر أو أن يكون لها نوع من خطط الخرج، الأمر الوحيد الذ يهم هو النمو، وأي شيء آخر يرتبط بالشركات الناشئة يتبع النمو.[1]

- المؤسسات الناشئة هي مؤسسات حديثة التأسيس، بمعنى مؤسسات شابة ويافعة في عالم الاعمال، وهو ما يؤكده اللفظ باللغة الأجنبية start up، أي أن مؤسسة حديثة النشاط في عالم الأعمال تعتبر مؤسسة ناشئة كأصل عام، غير أنه جرى التعامل مع المؤسسات الناشئة، بأنها مؤسسة حديثة النشأة، وتقدم منتجات وخدمات جديدة تعتمد على التكنولوجيا والابتكار.[2]

- يعرف ERIC Ries المؤسسات الناشئة بأنها مؤسسة بشرية مصممة لانشاء منتج جديد أو خدمة في ظل ظروف عدم اليقين الشديد.[3]

من خلال مما سبق يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على انها مؤسسات يافعة حديثة النشأة تعتمد على التكنولوجيا وتفتقر للخبرة الاقتصادية ولكنها ضمن اهتمام الدولة لدورها الفعال في التنمية الاقتصادية.

[1] - بو الشعور شريفة، دور حاضنات الاعمال في تنمية المؤسسات الناشئة، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2018، ص 420.

[2] - لعمامرة صارة، و فاء تبينات، المؤسسات الناشئة، مجلة الاقتصاد و التجارة الدولية ، المجلد 03، العدد 01،المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، 2021.

[3] 6 حكيم زايدي و مفيد عبد اللاوي، نظرة تحليلية للأطر القانونية و الاثار الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، مخبر النمو و التنمية الاقتصادية في الدول العربية، 2023، ص 05.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الناشئة

تمتاز عملية تمويل المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص تؤهلها إلى تحقيق الأهداف المرجو تحقيقها من إنشاء هذا النوع من المؤسسات، وتتمثل فيما يلي:[1]

- **مؤسسات حديثة العهد:** اي اهنا تتميز مؤسسات شابة يافعة وأمامها خياران إما التطور والتحول إلى مؤسسات ناجحة، أو إغلاق أبوابها والخسارة.

- **سرعة النمو:** من إحدى السمات التي تحدد معنى المؤسسة الناشئة Startup هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل، حيث ان المؤسسة الناشئة تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف، كنتيجة على ذلك، ينمو هامش الأرباح لديها بشكل يبعث على الدهشة وهذا يعني أنها لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة، بل على العكس، هي مؤسسات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا.

- **الاعتماد على التكنولوجيا** :تتميز الـ Startup بأنها مؤسسة تقوم بالأعمال التجارية على أفكار رائدة وإشباع حاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية حيث تعتمد المؤسسات الناشئة startupsعلى التكنولوجيا للنمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الإنترنت ومن خلال الفوز بمساعدة ودعم من قبل حاضنات الأعمال .

- **استنساخ نموذج مستدام** :كل مؤسسة ناشئة قابلة للاستنساخ غالبا اذ تمثل Airbnb و Uberالمثال الأفضل لديمومة استنساخ نموذج عمل تجاري في بيئات مغايرة وعلى نطاق اوسع يديره فريق مختلف مع الحفاظ التام على نفس معدلات الربح.

[1] - منى بسويح، ياسين ميموني، سفيان بوقطاية، واقع و أفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة غليزان، الجزائر، 2020، ص ص 405 – 406.

كما تتمثل خصائص المؤسسات الناشئة أيضا فيما يلي: [1]

- **توازن هيكل النشاط الإنتاجي:** نظرا لمعاناته في معظم الدول النامية من خلل في هيكل الاقتصاد بسبب غياب قاعدة قوية من صناعات صغيرة ومتوسطة يستند إليها حيث بات من الضروري تقليص الفجوة ووضع استراتيجيات لإصلاح هذا الخلل وتوسيع هذه المنشآت الصغيرة القابلة للتطوير والإنتاج.

- **دعم الشركات الكبيرة:** وهذا من خلال توفير المنتجات الوسيطية لنشاط الشركات الكبرى.

- **توفير فرص عمل حقيقية وتقليص حجم البطالة:** تتميز المؤسسات الناشئة بقدرتها العالية على توفير مناصب شغل ما يؤدي إلى تقليص حجم البطالة[2].

- **استثمار المدخرات المحلية الصغيرة:** من خلال توظيف المدخرات نظرا لصغر رأس المال وإعادة توزيع الدخل.

- **المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات:** تمكن المؤسسات الناشئة من إنتاج متطلبات السوق المحلي مما يساهم في إحلال الواردات وتنمية الصادرات وبالتالي توفير نقد أجنبي .

- **نشر القيم الصناعية الإيجابية:** تساهم في نشر القيم الصناعية الإيجابية كإدارة الجودة والابتكار وتقييم العمل.

المطلب الثالث: الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر

أقر مشروع قانون المالية لسنة 2020 تسهيلات وتحفيزات واعفائها من الضريبة جبائية لفائدة المؤسسات الناشئة التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بهدف مرافقتها في مرحلة الانطلاق وضمان

[1] - سبتي محمد، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة ، دراسة حالة المالية الأوربية للمساهمة ، مذكرة ماجيستر ، جامعة قسنطينة ، .2009-2008، ص1

[2] سبتي، مرجع سليق، ص1

تطويرها لاحقا وتعكف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة على إحداث إطار قانوني وتنظيمي وتحديد طرق تقييم أدائها للمؤسسات الناشئة من خلال وضع خارطة طريق لدعم وتمويل هذه المؤسسات بإشراك البورصة ورأس المال الاستثماري وتحديد كيفية مساهمة المغتربين وتطبيقا لأليات إعفاء ضريبي "شبه كلي" لتمكين الشباب من الإسهام بفاعلية في فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات وتمكينها من لعب دور هام بالاقتصاد الوطني.[1]

تضمنت أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20/254 تعريف خاص بالمؤسسات الناشئة، من خلال شروطها التالية:[2]

- أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وهو معيار إقليمي فصلت فيها أحكام القانون التجاري وألزمت على كل مؤسسة تنشط داخل التراب الوطني بالخضوع للقانون الجزائري.
- أن لا يتجاوز عمر المؤسسة 08 سنوات، دون أن يبين لنا نص المادة بداية احتساب هاته المدة، وحسب أحكام المادة 14 فإن مدة 08 سنوات تحتسب بداية من حصولها أول مرة على عالمة مؤسسة ناشئة، لأنها نصت على منحها هذه العلامة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، أي أن علامة مؤسسة ناشئة لمدة أربع سنوات متتالية فقط، وهي مدة 08 سنوات كعمر علامة مؤسسة ناشئة في كل الأحوال.
- أن يكون نشاط وأعمال المؤسسة منصب على إنتاج السلع أو تقديم الخدمات، مهما كانت طبيعتها أو نوعها، وهو التعريف الذي تضمنته أحكام القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث النشاط، وأن يتضمن النشاط فكرة مبتكرة. بما يساهم في

[1] - قشوري انصاف، قشوط الياس، شركات رأس المال المخاطر ك لية لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، مقال منشور في اطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة جيجل، .2020، ص ص 257 – 258.

[2] - عبد الحميد لمين، سامية حساين،.تدابير دعم المؤسسات الناشئة و الابتكار في الجزائر :قراءة في احكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20.مجلة البحوث في العقود و قانون الأعمال، المجلد ،05 العدد . 02، ص 11.

استقطاب الكفاءات والأفكار المبدعة، لكنه لم يبين معيار تصنيف الفكرة الابتكارية، في ظل التجاذبات التي تكتنف مفهوم الابتكار.

- عدم تجاوز رقم أعمال المؤسسة للحد الذي تفرضه اللجنة المختصة، دون أن يتم تحديده في أحكام المرسوم التنفيذي، وفي كل الحالات لن يتجاوز الحد الأقصى لمعيار رقم الأعمال لمنح صفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحدد ب 04 مليار دج، كما تضمنه تعريف هاته المؤسسات.

- أن تكون نسبة 50 % على أقل من رأسمال المؤسسة، مملوك من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق الاستثمار المعتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى تحوز على علامة مؤسسة ناشئة .

- أن يتضمن نشاط المؤسسة إمكانيات نمو كبيرة، لتسريع خروجها من فترة الاحتضان والمساهمة في بعث المشاريع ذات الكفاءة في النمو والتطور، وهي خاصية ملتصقة بالمؤسسات الناشئة في كل بلدان العالم .

- أن ال يتجاوز عدد عمال المؤسسة 250 عامل، وهو الحد الذي تم اعتماده للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة، مما يدل على تأثر أحكام المرسوم التنفيذي رقم،254/20 بمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ولقد تم وضع إطار تنظيمي لهذا النسيج المؤسساتي بإنشاء وزارة خاصة به، إلى جانب إنشاء لجنة وطنية تختص بمنح عالمة شركة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال، كما سيتم توضيحه فيما يلي:[1]

[1] - عبد الحميد لمين، سامية حساين ، تدابير دعم المؤسسات الناشئة و الابتكار في الجزائر :قراءة في احكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20.مجلة البحوث في العقود و قانون االعمال، المجلد 05، العدد 02، 2020،

1. **وزارة المؤسسات الصغيرة و المؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة** : في إطار سعي الدولة للنهوض بقطاع المؤسسات الناشئة برزت لأول مرة تسميتها على إحدى الوزارات الجزائرية، وهي وزارة المؤسسات الصغيرة و المؤسسات الناشئة و اقتصاد المعرفة، التي تعد الهيئة الرسمية الأولى المشرفة على هذا القطاع في الجزائر من جانب آخر يضم الهيكل التنظيمي للوزارة مديرية المؤسسات الناشئة، التي تعنى بكل ما يتعلق بالمؤسسات الناشئة من خلال عمل مديريتين فرعيتين، المديرية الفرعية لتطوير المؤسسات الناشئة و المديرية الفرعية للنظام البيئي للمؤسسات الناشئة.

2. **اللجنة الوطنية لمنح عالمة شركة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال:** تم بموجب المرسوم رقم 254/20 المؤرخ في 15 سبتمبر، إنشاء لجنة وطنية لمنح عالمة شركة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال، بالإضافة إلى المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها، والمشاركة في ترقية النظم البيئية للمؤسسات الناشئة، ويرأس اللجنة الوطنية الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة أو ممثله، وتتشكل من الأعضاء ممثلين عن عدة وزارات.

ومن حيث **الطبيعة القانونية للمؤسسات الناشئة** يتم تصنيف أشكال الأعمال القانونية للمؤسسات الناشئة من حيث ملكيتها إلى شكلين رئيسيين وهم:

1. مؤسسات فردية: هي المؤسسة التي يملكها ويديرها شخص واحد، فهو المسؤول عن تكوين رأس مالها واتخاذ إجراءات تكوينها، فهو يتحمل المسؤولية إدارة تشغيلها وفي المقابل فهو على كل الأرباح المحققة نتيجة عمليات، ويتحمل أيضا كافة الخسائر التي تترتب على التشغيل وممارسة النشاط، تمتاز المؤسسات الفردية بإجراءات تأسيس بسيطة، اجراءات الرقابة تكون بفرض الضريبة أو على الأرباح وتمتاز بالحرية في اتخاذ القرار والمرونة في الممارسات الفنية، وتتمثل سلبيات هذه المؤسسات هو أن وجودها واستمراريتها مرتبطة بحياة

هذا الشخص، وعدم قدرة الفرد الواحد على الالمام بجميع النواحي الفنية والإنتاجية مما تجعلها عرضة للأزمات .[1]

2. **مؤسسات الشراكة:** تعرف الشراكة بأنها عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر، بأن يساهم كل واحد منهم في المشروع أو المؤسسة سواء بمبلغ مالي أو بالعمل، على أن يقتسموا عوائد المشروع سواء كان ربح أو الخسارة طبقا لمادة 416 من القانون المدني الجزائري، وقد وضع المشروع شروط موضعية وهي الرضا، الأهلية، المحل، السبب، أما الشروط الموضعية الخاصة تتمثل في تعدد الشركاء، تقييم الحصص، النية في المشاركة[2].

[1] - خوني رابح، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها، ايتراك للطاعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 60.
[2] - أمر رقم 75-58، مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (ج.ر.ج.ج)، عدد 78، لسنة 1975، المعدل والمتمم.

المبحث الثاني: ماهية آليات الدعم والتمويل تمتاز عملية تمويل المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص تؤهلها إلى تحقيق الأهداف المرجو تحقيقها من إنشاء هذا النوع من المؤسسات، فتمويل المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الناشئة بصفة خاصة، يتطلب توفر السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري من أجل الحصول على التجهيزات اللازمة لذلك و تسهيل لمختلف التدفقات النقدية والمالية بين مختلف الأعوان الاقتصادية بضمان توظيف الموارد خاصة فيما بين الهيئات المالية.ومن خلال هذا المبحث نتناول مفهوم التمويل ووظائفه المطلب الأول وأهداف وخصائص التمويل المطلب الثاني

المطلب الأول: مفهوم التمويل ووظائفه

1. تعريف التمويل:

- يعتبر التمويل أحد الركائز الأساسية لنشاط الشركة وضمان استمرارها، وذلك بإمدادها بالأموال اللازمة في الأوقات المناسبة، يضم هذا المطلب تعاريف مختلفة للتمويل بشكل عام، بالإضافة الى ذكر وظائفه.
- يعرف التمويل على أنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة، كذلك يعرف على أنه توفير الأموال من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.[1]
- يقصد بتمويل المؤسسة منحها مختلف الموارد المالية سواء كانت دائمة أو مؤقتة لمزاولة النشاط الذي أسست من أجله، استثمارا كان أو استغلال.[2]

من خلال كل هذه التعاريف يمكن استخلاص أن التمويل هو توفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة ويكون ذلك إما داخليا أو خارجيا.

[1] - محمد العربي ساكر، محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، ،2006 ص ص. 15-14.
[2] - مندر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي، البنك الاسلامي للتنمية، بحث تحليلي رقم 13.، 1998، ص 43.

2. وظائف التمويل:

يتميز التمويل بشكل عام بعدة وظائف وهي كالتالي[1]:

- **التخطيط المالي:** تطبق المؤسسة هذا النوع من التخطيط لوضع توقعاتها المستقبلية وبغية تحضير نفسها، حيث أنه خلال تقديرات المبيعات والمصاريف تسعى المؤسسة إلى تحضير المستلزمات المالية وطريقة تحصيلها دون إهمال عنصر عدم التأكد من المعلومات التنبئية، كما يجب وضع خطط ملائمة مع الأوضاع غير متوقع حدوثها.

- **الرقابة المالية:** تتم عملياتها من خلال التقييم المتواصل لأداء النشاط مقارنة بالخطط الموضوعة وتقييم الأداء من خلال الاطلاع على تقارير الأداء بإبراز الانحرافات ثم تحديد أسباب حدوثها

- **الحصول عل الأموال:** يبين التخطيط المالي للمؤسسة الأموال التي تحتاجها في الوقت المناسب ولتلبية هذه الحاجة تلجأ المؤسسة إلى مصادر داخلية وخارجية من أجل الحصول عليها بأدنى التكاليف وأبسط الشروط.

- **استثمار الأموال:** من المهم أن تستعيد المؤسسة الأموال التي استثمرتها في أصل من الأصول سواء كانت ثابتة أو متداولة، نظرا لاحتياجاتها في تسديد التزاماتها وعند الحصول عليها يسعى المدير المالي إلى استغلالها بشكل أمثل في مختلف المشاريع، وذلك من أجل تحقيق أعلى مستوى من الربح.

- **مقابلة مشاكل خاصة وطارئة:** يفترض على المسير المالي بأن يقوم بالوظائف الأربعة السابقة دوريا، ولكن هناك بعض المشاكل التي قد تحدث من حين إلى آخر، كالعمليات في

[1] - محمد ابراهيم عبيدات، أساسيات الادارة المالية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، .1997، ص ص 21 – 22.

إنتاج سلعة معينة وانتاج سلعة جديدة، أو الجمع بين مشروعين أو أكثر من عمليات الاندماج والانضمام .

المطلب الثاني: اهداف وخصائص التمويل

1. **أهداف التمويل:** للتمويل عدة أهداف وتتمثل فيما يلي:[1]

- توفري السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري بالإمداد بالتجهيزات اللازمة .
- تسهيل مختلف التدفقات النقدية والمالية بين مختلف الأعوان الاقتصادية بضمان توظيف الموارد خاصة فيما بين الهيئات المالية، والأعوان الاقتصادية الأخرى .
- تغطية جزء من تكاليف المشروع الاستثماري .
- تستلزم الصناعة للتمويل التجاري بوجود أطراف تنظم المخاطر (البنوك) ويضبطها التأمين ضد العجز عند السداد وضمان الحسابات.
- تحريك عجلة الاقتصاد وتحسين الإنتاج والرفع من الإنتاجية والارتقاء إلى مستوى العالمية .
- التنوع في النشاطات المصرفية والاستجابة بصورة أفضل وأسرع لطلبات الزبائن .
- رفع القدرات التصديرية للمؤسسات عن طريق دعم هذه المؤسسات وتمويلها.
-

2. **خصائص التمويل:**لتمويل المؤسسات الناشئة عدة خصائص ينكم أن تؤثر على موقف طرفي عملية التمويل من جهة والقائمين على المؤسسات الناشئة من جهة أخرى، وتتمثل أهم هذه الخصائص فيما يلي :

[1] - بشير عبد العالي، آليات تمويل المؤسسات المصغرة، جملة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد05، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021، ص ص. 131- 132.

-**ندرة رأس المال والحاجة للتمويل الدائم** :باعتبار أن الهدف الأساسي للمؤسسات الناشئة هو النمو السريع لذلك فهي بحاجة إلى الآلات والمعدات للتكثيف العمل وتحقيق الهدف المرجو .

-**عدم توفر المؤسسات الناشئة الضمانات الكافية لمنح تمويل** :وهذا ارجع لعدم توافق الأصول الرأسمالية للمؤسسة مع قيمة الضمانات المطلوبة نظرا لاحتجاجاتها الضخمة للتمويل .

-**الصعوبة في دراسة الجدوى** :حيث باعتبارها أهم عنصر تعتمد عليه المؤسسات المالية بمنح التمويل، وارتفاع نسبة مديونية المؤسسة مقارنة بأصولها الخاصة.

-**الاحتياج الدائم للتمويل:** تعتبر الحاجة إلى التمويل إحدى أهم مميزات المؤسسات الناشئة، إذ نجد في بعض الاقتصادات بالرغم من وجود قوانين ِ اجراءات تحث على كيفية تمويل المؤسسات. [1]

-**افتقاد عنصر الثقة في القائمين على المؤسسة الناشئة:** يعتبر عامل الثقة من أهم العوامل التي تحكم تعامل مؤسسات التمويل مع عملائها، ويمثل عنصر الثقة بين مؤسسة التمويل والعميل محصلة لعدة مؤشرات أهمها الجدارة الائتمانية للعميل والتي تتجدد من خلال القوائم وحجم السيولة ومدى اعتماد المشروع على القروض ومقدرة الإنتاجية للمشروع والشكل القانوني والسمعة الائتمانية للقائمين عليه ومستوى الإدارة.

-**ارتفاع تكلفة التمويل:** تلجأ المؤسسات الناشئة عادة إلى مؤسسات التمويل لاستكمال احتياجاتها التمويلية وعلى الرغم من تقديم الدول خطوط الائتمان ميسرة للمؤسسات الناشئة،

[1] - طيبي بومدين، لعمري خديجة، إشكاليات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها، التمويل برأس المال المخاطر كنموذج لدراسة حالة شركة ASICOM &SOFIWAWCE ، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مجلد07 ، العدد 03 جامعة سعيدة، 2021 ، ص :506.

إلا أنها ليست كافية كما أنها لا تمول بعض احتجاجات المؤسسة، حيث تقتصر في العادة عل تمويل الأصول الثابتة.

المطلب الثاني: اهداف وخصائص التمويل

ومن خلال القرارات المتخذة من قبل الحكومة بأن مستقبل الاقتصاد الوطني مربوط بالشركات الناشئة الجزائرية، وأبرز هاته القرارات:[1]

- إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة وذلك لحل مشكل التمويل تم اطلاقه خلال مؤتمر خاص بالشركات الناشئة ويعتمد هذا الصندوق في تمويل المشاريع بالأساس على الاستثمار في رؤوس الأموال وليس ميكانيزمات التمويل التقليدية التي تعتمد على القروض .
- وضع إطار قانوني خاص بإنشاء الشركات الناشئة STARTUP عداد نصوص تنظيمية.
- استحداث وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الناشئة والمصغرة ووضع على رأسها شاب له خبرة في المجال .
- استحداث وزارة منتدبة للحاضنات، دورها هو دعم ومرافقة الشركات الناشئة .

–أصحاب المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، يمكنهم الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني عبر أنحاء الوطن .

- إنشاء مجلس أعلى لابتكار يقوم بتثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي، وهو في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة .
- تعميم الدفع الإلكتروني في مختلف القطاعات الحيوية .

[1] - Lonez Mathilde, Comment déterminer le mode de financement le plus adapte pour les start-ups en balgique lors de la phase de lancement?, Louvain school of managment(LSM), 2017-2018,P18-19. http://hdl.handle.net/2078.1/thesis:15414, 25/04/2021, h 22:15

- إعفاءات جبائية تصل إلى خمس سنوات .
- تسهيلات لتمويل نشاطات المؤسسات الناشئة، بالأخص إعطاء القروض البنكية لتسديد الأعباء الاستثمارية لها .
- إصدار تعليمة بتطبيق مضمون قانون المالية التكميلي والذي يعني أصحاب الشركات الناشئة من ضريبة الدخل الإجمالي .
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة ثالث سنوات بعد تاريخ الشروع في النشاط .
- إعفاء التجهيزات التي تقتنيها الشركات الناشئة لإنجاز مشاريعها من الرسم على القيمة المضافة
- أرضية رقمية خاصة بالشركات الناشئة تم إطلاقها هدفها محاربة البيروقراطية والتي ستسهل الإجراءات الإدارية دون استخراج اي وثائق وبدون التوجه للإدارة.
- فتح المجال لشركات رأسمال الاستثمار بحيازة أكثر من 10% من أسهم الشركات الناشئة

المبحث الثالث: واقع دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعتبر المؤسسات الناشئة مصدرا رئيسيا للثروة وخلق مناصب شغل، ولقد بذلت الحكومة الكثتَ من الجهد لتخفيف القيود الإدارية والمالية حول هذه الشركات سواءا من ناحية التمويل او من ناحية المرافقة و الدعم و خلق نظام بيئ متكامل يهدف الى تشجيع حاملي المشاريع الى تحويل افكارهم الابداعية الى مؤسسات ناشئة.ومن خلال هذا المبحث نتناول مصادر التمويل المطلب الأول و هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر المطلب الثاني ثم أسباب فشل ونجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر المطلب الثالث

المطلب الأول: مصادر التمويل

متعدد أشكال وأصناااف التمويل وفقا لمعايير عديدة تذكر من بينها تصنيف حسب المدة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وبحسب المصدر تمويل داني خارجي، أما من حيث العرض فتجد تمويل الاستغلال وتمويل الاستثمار.

1- تصنيف التمويل من حيث المدة:

- تمويل قصير الأجل: هي تلك الأموال التي لا تريد فتره استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال أو شراء بعض الاحتياجات مثل
- البدور أو الأسمدة وغيرها من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الانتاجية والتي يتم هديدها من ايرادات نفس الدورة الإنتاجية.
- تمويل متوسط الأجل: هي تلك الأموال التي لا تتراوح مدتها من سنة إلى سبع سنوات وهو موجه للاستثمار في تجهيزات ومعدات أو التمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تتعرق عدد من السنين.
- **تمويل طويل الأجل:** وهو التمويل الذي يمنح للمؤسسات ويمتد أكثر من سبع سنوات، إذ يكون موجها للعمليات الاستثمارية طويلة الأجل، وذلك نظرا لكون نشاطات الاستثمار هي

تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول على وسائل الإنتاج أو عقارات ... إلخ.[1]

1. **تصنيف التمويل من حيث مصدر الحصول عليه:** ينقسم إلى:

- تمويل ذاتي يقصد به الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركات ومثل الأموال الداعية ذلك المصدر التقليدي تحويل الشركات الناتج، إما من علاوات الإصدار المتعلقة بحصص المساهمين أثناء إصدار الأسهم أو عن آخر طريق تلك الموارد الداخلية الناتجة عن إعادة الاستثمار الجزئي أو الكلي الأرباح الحقيقية وكذا مخصصات الامتلاكات والمؤودات.

- تمويل خارجي يمثل في الجوع الشركة إلى مصادر خارجية لمواجهة احتياجاتها التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لدى الشركة وبأحد التمويل الخارجي صورة تمويل بالقروض التمويل بالتأخير، والتمويل في صورة أسهم وسندات وطرق تمويل أخرى إن وجدت.. [2]

2. **تصنيف التمويل من حيث الغرض الذي يستخدمه:**

- **تمويل الاستغلال:** وهي تلك الأموال التي ترصد المواجهة النفقات التي تتعلق أ بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كتدفقات أجور العمال

- **وتدفقات شراء** سواء العام وما إلى ذلك من المدخرات اللازمة الإمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعة أوجه الاتفاق الجاري

- **تحويل الاستثمار:** يمثل في الأموال التي يكون العرض من استخدامها زيادة المبيعات، كما يترتب عنها حلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسع الطاقة الحالية للمشروع كافتاء الآلات

[1] - هاني ابراهيم، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، قانون خاص أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019 ، ص :10-11.

[2] - نجم الدين حملاوي، كمال أم الخيوط، آليات تمويل الشركات الناشئة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي ،1945 قالمة، 2020 – 2021، ص 05.

والتجهيزات وما إليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع..[1]

المطلب الثاني: هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

1. **الحاضنات:** وفقا للمادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 12- 193 المؤرخ في رمضان 1433 الموافق لـ 21 جويلية 2012الذي يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها، يتم تعريف الحاضنة كهيكل استقبال ومساندة مشروع ابتكاري ذي صلة مباشرة بالبحث تساعد صاحب المشروع على تحقيق واثبات إمكانية تطبيقها في المدى البعيد وتقدم الدعم لأصحاب المشاريع في مجال التكوين والاستشارة والتمويل مع مرافقتهم إلى غاية إنشاء المؤسسة[2] .

تتواجد الحاضنات في كل من "جامعة البليدة ،1 قالمة، الوادي، المسيلة، عنابة، ورقلة بومرداس، المدرسة الوطنية متعددة التقنيات بقسنطينة"، المرسوم الوزاري المؤرخ في 20 صفر 1442 الموافق لـ8 أكتوبر 2020 المتضمن إنشاء المصالح المشتركة للبحث.[3]

كما تتواجد الحاضنات أيضا في مراكز البحث مثل مركز تنمية التكنولوجيا المتقدمة، وخارج كيانات البحث مثل حاضنات الوكالة الوطنية لتثمين البحث والتنمية التكنولوجية، وحاضنة الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية بسيدي عبد الله، ومعهد حبة، وحاضنات خاصة مثلSylabs:، Incubme، Capcowork...

2. **دار المقاولاتية** : بفضل الشراكة بين الجامعات والوكالة الوطنية لتنمية وتطوير المقاولاتية، تم إنجاز ما يقارب 58 دار مقاولاتية في الجامعات حيث تغطي كامل التراب الوطني، قامت بتمويل عدة مشاريع في مختلف القطاعات كالزراعة والصيد البحري، البناء

[1] - هاني إبراهيم ، نفس المرجع السابق، ص 12.
[2] - المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 12- 193 المؤرخ في رمضان 1433 الموافق لـ 21 جويلية 2012 الذي يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها.
[3] - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، المديرية العامة للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي ،مقدمة في مسار انشاء مؤسسة ،طبعة 2020

الى غير ذلك، حيث تقوم بتدريب أكبر عدد من الطالب على ثقافة وروح المقاولاتية حتى بعد انشاء مؤسساتهم كتدريبهم على مسائل الادارة والموارد البشرية، المحاسبة وجميع مجالات الاهتمام أيضا من أجل تحسين فرص العمل وروح المبادرة لتأسيس مؤسساتهم الخاصة وتسهيل وتقديم الدعم لهم لتنفيذ أفكارهم التجارية مما يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة، كما أنها تقوم بدعم المؤسسات الناشئة وذلك بمرافقة أصحاب المؤسسات، و تقديم الاعانات المالية والشبه مالية وتسهيل الإجراءات القانونية، والاستماع لحاجات المؤسسة من أجل شراكة أفضل وتنمية محلية واقليمية ووطنية[1] .

3. **مشاتل المؤسسات** وفقا للمادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل 25 فيفري 2003تعتبر مشاتل المؤسسات مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تخضع لإشراف الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأتي المشاتل في أحد الأشكال التالية[2]:

- **الحاضنة:** هيكل الدعم الذي يدعم أصحاب المشاريع في قطاع الخدمات
- **ورشات عمل التتابع:** هيكل الدعم الذي يدعم أصحاب المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والحرف.
- **فندق المؤسسة:** هيكل الدعم الذي يدعم أصحاب المشاريع في مجال البحث

تتمثل مهمة المشاتل في الاستقبال الإيواء و الدعم لفترات زمنية محدودة للشركات الناشئة و أصحاب المشاريع، مثل إدارة و تأجير المحالات، تقديم الخدمات والنصائح المشخصة، وتقوم بتسيير وايجار المحالات حيث تقوم بوضع المحلات تحت تصرف المشاريع تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاط المشروع، تتواجد مشاتل

[1] - وزارة التعليم العالي، نفس المرجع السابق.
[2] - المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل25 فيفري 2003.

المؤسسات في 13 ولاية و هي: أدرار، أم البواقي، باتنة، بسكرة، سيدي بلعباس، عنابة، ورقلة وهران، البيض، برج بوعريريج، خنشلة، ميلة، غرداية.

4. **الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية:** تم إنشاء الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-137 المؤرخ في 3 ماي ،1998 تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتعد مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، مكلفة بدعم المبتكرين منذ ولادة الفكرة إلى غاية إنشاء شركة، واخراج مشاريعهم من دائرة المخبر الى دائرة السوق من خلال مساعدتهم في دراسة السوق، البحث عن الشركاء، و الحفاظ على الملكية الفكرية للابتكار.[1]

5. **الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية:** تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-91 المؤرخ في 24 مارس 2004 تحت وصاية وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجية والرقمية، وتعد مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، يقع مقرها في سيدي عبد الله، توفر الوكالة من خلال حاضناتها استضافة ومرافقة للمقاولاتية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصالات[2].

[1] - وزارة التعليم العالي، نفس المرجع السابق.
[2] - نفس المرجع السابق.

المطلب الثالث: أسباب فشل ونجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر

1. أسباب فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر

هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى فشل الشركات الناشئة وهي كما يلي:[1]

- التخطيط غير كافي للأعمال؛
- رأس المال الأولي غير كافي لفترة بدأ التشغيل ومراحل التطوير بسبب التخطيط غير الكافي؛
- تقدير خاطئ لطلب السوق على المنتج أو الخدمة؛
- عدم القدرة على الإدارة؛
- عدم اختيار واستخدام المستشارين المهنين الخارجين المناسبين؛
- الاعتماد المفرط على فرد واحد أو على حدث معين متوقع؛
- عدم فهم متطلبات رأس المال للأعمال التجارية المتنامية؛
- سوء توقيت الإنفاق بسبب سوء التخطيط؛
- الوسيلة المناسبة بدلا من اتخاذ القرار المنطقي.

إضافة الى هذه العوامل توجد عوامل أخرى تؤدي إلى فشل المؤسسات الناشئة نذكر منها[2]:

[1] - AdgaliDalal,"The relationship between Business plan and the success of startups:an empirical study on Algerian startups", journal of economic & financial Research, fifth Issue, 2014, p1-20

[2] - هشام بروال، جهاد خلوط،" التعليم المفاولاتي وحتمية الابتكار في المؤسسات الناشئة"،المجلد،20 مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد،03 الجزائر،2017، ص ص 11 - 24

- إهمال دراسة الجدوى بحيث إذا كانت دراسة جدوى المشروع وعوائده المتوقعة وتكاليفه ومخاطرة مبنية على معلومات غير دقيقة وتتسم لعمومية سيجعلها في القريب الآجل مهددة بصرف الكثير من الأموال والجهد والوقت دون رقابة أو مراعاة لمحدودية قدراتها.

- الاعتماد على صيغ تمويل خاطئة كالقروض قصيرة الأجل أو صيغ تمويل لا تصل فيها نسبة صاحب المشروع أحيا إلى 10% كما هو الحال في حالة القرض المصغر .

- عدم وجود الحافز والحماس للمضي في المشروع في ظل تشكيل فريق عمل يسوده الصراع .

- نقص الاستشارة المتخصصة وهيئات المرافقة وصيل الحكومية منها والخاصة .

- نقص الخبرة في المجال وعدم تلقي التكوين والتدريب اللازم لخوض فكرة المشروع .

- الهيكل التنظيمي يتسم لركود الإبداعي ولا يحدث هندسة للموارد البشرية دور لتحسين أدائه ورفع كفاءته.

2. أسباب نجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر:

تميل أغلب الدراسات لتقسيم النماذج النظرية لتحليل بقاء المؤسسات الناشئة إلى ثلاث أو أربع أبعاد في هذه الدراسة تم الاعتماد على النموذج النظري الثلاثي الأبعاد كما تم استبدال مصطلح نجاح بكلمة بقاء وفيما يلي سوف يتم التطرق إلى هذه العوامل:[1]

أ. تأثير خصائص شخصية المقاول على بقاء المؤسسة الناشئة:

- **تأثير جنس المقاول على البقاء** :ربطت العديد من الدراسات بين متغير الجنس وبقاء المؤسسات الناشئة، وحسب الباحثين فإنه ستتاح للنساء فرص أقل للتجارب ذات الصلة، وشبكات دعم أقل، وصعوبة أكبر في تجميع الموارد، هذا يزيد من احتمال تعثرها.

[1] - يا سين تليلي، أحمد رمزي سياغ،" دراسة استكشافية للعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر: دراسة حالة لولاية ورقلة"، مجلة الباحث، العدد خاص، الجزائر، (د.ت)، ص ص 777- - 787

- **تأثير المؤهل العلمي للمقاول على البقاء:** يساهم مستوى التعليم بشكل إيجابي في أداء المؤسسة، يفترض أن التعليم مرتبط لمعرفة والمهارات وقدرة حل المشكلات والانضباط والتحفيز والثقة بالنفس، التي تمكن المقاول من مواجهة المشاكل .

- **تأثير وضع المقاول قبل الإنشاء على البقاء** :الأفراد الذين كان اختيارهم لإنشاء المؤسسات طواعية وعن عمد يفترض أن فرص نجاحهم وبقاء أعمالهم أعلى، في المقابل أولئك الذين أجبروا على بدء مشاريعهم الخاصة لأم يفتقرون إلى العمل أو كسب لقمة العيش لهم إرادة ضعيفة وبتالي فإن فرص بقاء ونجاح أعمالهم أقل.

- **تأثير وجود محيط المقاول على البقاء** :إن الانتماء لعائلة فيها والدين مقاولين، يوفر هذا بيئة تعليمية تعطي دروسا مهمة حول الصعوبات المتوقعة والمهارات اللازمة لبدء وإدارة المؤسسة يمكن أن يتعلم الأطفال كيفية إدارة أعمالهم بفعالية لذلك قد يكونون أكثر وعيا لتحدت التي سيتعرضون لها ويكونون أكثرا استعدادا وأقل إحباطا عند ظهور هذه المشكلات.

- **تأثير دوافع المقاولاتية على البقاء:** يعتمد النجاح على رغبة الناس في أن يصبحوا مقاولين، فتترجم هذه الرغبة لإنشاء مؤسسة وهو أهم العوامل التي تؤثر على نجاحها .

- **تأثير خصائص المؤسسة الناشئة على بقائها** :الخصائص التنظيمية للمؤسسات الناشئة هي تفسير آخر لنجاحها أو فشلها، حيث تتفق معظم الأبحاث على أن حجم المؤسسة المنشأة حديثا ومواردها المالية من العوامل الرئيسية المحددة لنجاحها .

- **تأثير تشابه النشاط على البقاء:** إطلاق المقاولين لمؤسسات ذات صلة وثيقة بنشاطهم في السابق حيث قد اكتسبوا ذخيرة من المهارات ذات الصلة المناسبة، تمكنهم من تكوين علاقات مع الموردين والموزعين والعملاء، مما يعزز قدراتهم على الحصول على الائتمان وتطوير المبيعات وتحقيق أشكال أخرى من التعاون، وكذلك تتيح لهم الوصول إلى شبكات المعلومات.

- **تأثير حجم رأس المال عند الانطلاق على البقاء** :حجم رأس المال والتمويل الكافي في السنوات الثلاثة الأولى هو ضمان لاستمرارية تطوير المؤسسة وحمايتها من الأحداث غير المتوقعة، فزيادة رأس المال المستثمر في البداية له تأثير بشكل إيجابي على بقاء المؤسسة.

- **تأثير الموقع الجغرافي على البقاء** :أن متغيرات الموقع في الريف أو المدينة وعدد المنافسين فيها، لها أهمية لنسبة لتفسير بقاء المؤسسة ونجاحها.

- **تأثير التحضير للإنشاء على بقاء المؤسسة** :من المفترض أن يؤدي التحضير الجيد لإنشاء المؤسسة إلى زيادة فرص نجاحها، متغيرات الإعداد للمشروع عديدة :

- تأثير التدريب المقاولاتي على البقاء .

- تأثير مخطط الأعمال على البقاء

- تأثير المرافقة بعد الإنشاء على البقاء.

خلاصة الفصل الأول

تحتل المؤسسات الناشئة مركزا هاما من الناحية الاقتصادية وهو ما يفسر اهتمام مختلف البلدان بتطويرها وتشجيعها من خلال إتباع تدابير كثيرة بشأنها الجزائر من البلدان التي اهتمت هي الأخرى بهذا النوع من المؤسسات منذ بداية الألفية من خلال إصدارها لسلسلة من النصوص القانونية و التشريعية منها والتنظيمية، والتي تضمنت عدة أحكام وبالخصوص مسألة دعمها ومرافقتها من خلال سلسلة من الآليات تراوحت بين خلق هيئات لمساعدتها ومرافقتها وكذا خلق آليات فنية وتقنية لمساعدها من الجانب المالي والمادي بحكم أن ما تحتاجه تلك المؤسسات هو الدعم من الناحية المالية والمادية.

الفصل الثاني:

تقنيات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

تمهيد

عمدت السلطات الجزائرية إلى خلق نموذج اقتصادي جديد بعيد عن التقليدي الذي تعتمده في اقتصاد البلاد منذ عقود من الزمن و ذلك بالاستثمار ودعم المؤسسات الناشئة في الجزائر من اجل المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعزيز الإنتاج المحلي عن طريق تكريس أساليب حديثة لتمويل هذه المؤسسات باعتبارها احد ركائز التنمية الاقتصادية ، غير أن تمويلها يبقى تحديا كبيرا بين مؤسسات التمويل والمتطلبات التمويلية المستحدثة لهذه المؤسسات الناشئة كبدائل لسد الفجوة التمويلية لها وضمان استمراريتها بتشجيع ودعم أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية وفتح مداخل جديدة للتمويل أمام هذه المؤسسات مثل شركات رأس المال المخاطر و شركات التأجير لتحسين مناخ الأعمال، وجذب الأفراد الراغبين في إنشاء مؤسساتهم ، وضمان تسهيل الإجراءات الإدارية وتوفير المعلومات له، وسوف نتطرق الى كل ذلك في هذا الفصل المتمثل في تقنيات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر الذي قسم الى ثلاثة مباحث ندرس فيها في المبحث الأول الإطار المؤسساتي لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، وفي المبحث الثاني التمويل البنكي في للمؤسسات الناشئة، وأما في المبحث الثالث مصادر تمويل حديثة للمؤسسات الناشئة في الجزائر

المبحث الأول: الإطار المؤسساتي لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

عرف قطاع المؤسسات الناشئة في السنوات الأخيرة مكانة هامة في العديد من الاقتصاديات، خصوصا أنه أثبت قدرته لتحقيق مساهمة كبيرة في معدل النمو ونوعيته، غير أنه يتطلب دعما هيكليا وماليا كبيرا نظرا لكونه يصنف من بين الاستثمارات الهشة في سنواته الأولى ويجد نفسو بحاجة ماسة لمدعم أكثر من أي قطاعات أخرى قصد تحقيق أهدافه والتجربة بينت ذلك في العديد من الدول.

ومن خلال هذا المبحث نتطرق الى الطرق المستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة في المطلب الأول والى مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر المطلب الثاني ثم الى حاضنات الأعمال الداعمة والمرافقة للمؤسسات الناشئة في الجزائر المطلب الثالث.

المطلب الأول: الطرق المستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة

1. **التمويل عن طريق رأس المال المخاطر:** تعتبر شركات رأس المال المخاطر شركات تمويلية كونها توفر السيولة للمؤسسات، وتعد نوعا من المشاركة بها مخاطر عديدة، حيث أن رأس المال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة، تتميز باحتمال نمو قوي لكنها ال تنطوي في الحال على التيقن بالحصول على دخل أو التأكد ن استرداد رأس المال في التاريخ المحدد، أمال في الحصول على فائض قيمة عالي في المستقبل البعيد نسبيا عند بيع حصة هذه المؤسسة بعد عدة سنوات، ويهدف استخدام هذا الأسلوب إلى:

- توفير التمويل للمشروعات الجديدة أو عالية المخاطر والتي تتوفر لديها إمكانيات نمو وعائد مرتفع وبذلك فإن رأس مال المخاطر هو طريقة لتمويل المؤسسات غير القادرة على تدبير الأموال من إصدارات الأسهم العامة أو أسواق الدين.

- مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري والتغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال بشروط ملائمة للمؤسسات المالية، ومن بين المؤسسات الناشطة في هذا الأسلوب.[1]

2. **التمويل بالاستئجار**: ظهر هذا النوع من التمويل في الآونة الأخيرة اتجاه المشروعات إلى استئجار معدات المصنع وآلاته، كما امتد إلى جميع الأصول الثابتة تقريبا، ويقضي هذا النوع من التمويل عدم امتلاك الأصول وإنما القيام بدفع إيجار سنوي بالإضافة في بعض الأحيان دفع مبلغ مبدئي، وقد اتخذ التمويل بالاستئجار عدة أشكال وهي:

- **البيع ثم الاستئجار**: تقوم المؤسسة التي تمتلك الأراضي والمعدات ببيع هذه الأخيرة الى المؤسسات المالية شرط أن توقع اتفاقية بينها وبين المؤسسة المالية على أن تستأجر هذا الأصل وابقائه عند المؤسسة لفترة معينة، والملاحظ أن المؤسسة البائعة تستلم قيمة البيع من المؤسسة المشترية فورا، وفي نفس الوقت سيبقى عندها الأصل المباع لاستخدامه.

- إن العملية المتبعة في دفع الإيجار تشبه عملية تسديد القرض المرهون بعقار، ففي الحالة الأولى تدفع المؤسسة البائعة إلى المؤسسة المشترية أقساطا متساوية في أوقات متتالية في جموعها قيمة شراء الأصل مع عائد معين على الاستثمار للمؤسسة، أما في الحالة الثانية تسدد المؤسسة المقترضة القرض على دفعات متساوية في فترات متساوية بالإضافة إلى عائد مناسب للقرض[2].

[1] - ضياف علية ،"رأس المال المخاطر ، اتجاه عالمي لتمويل المؤسسات الناشئة –حالة الجزائر- مجلة الباحث الاقتصادي ،العدد 05 ،جامعة باجي مختار ، عنابة ،جوان .2016، 178.
[2] - ضياف علية ، نفس المرجع السابق، ص 179.

- **التـأجير التشـغيلي:** يعرف بأنـه نظـام تجـاري يحقق الاستفادة للأصل الرأسمالي، ويتضـمن استئجار الخدمة بشكل عام المعدات وخدمات صيانتها، ومن أهم هذه المعدات الكمبيوتر، السيارات والشاحنات وماكنات النسخ، حيث يتم تأجير الأصل لفترة زمنية محددة نوعا ما ولعدد من المستأجرين، الأمر الذي يسـمح باسـترجاع الأصل لتـأجيره مـرة أخـرى لمسـتأجر اخـر وبقيمـة إيجاريـه تختلـف باختلاف ظـروف الإيجار.

أ. التأجير التمويلي: وهو الاستئجار الذي لا يتضمن خدمات الصيانة ولا يمكن الغاؤه من قبل المستأجر ولا بد فيه من سداد قيمة الأصل كاملة، وتتضمن عملية الإيجار التمويلي الخطوات التالية:

- تختار المؤسسة الأصل الذي هي بحاجة الى استخدامه، وتتفاوض مع صانع أو مورد هذا الأصل على قيمة شراء وشروط تسليمه؛

- ثم تتصل هذه الشركة ببنك وتتفق معه على أن يشتري هذا البنك الأصل من المورد، وأن يؤجره للمؤسسة مباشرة، وبهذا الشكل تحصل المؤسسة على الأصل وتقوم بدفع الإيجار للبنك على دفعات متساوية على فترات متتالية، كما أن للمؤسسة المستأجرة حق الخيار في تجديد عقد استئجار الأصل ثانية بإيجار مخفض، لكن لا يحق للمؤسسة الغاء العقد الأساسي قبل دفع مجمل التزاماتها.[1]

3. **صيغ التمويل الاسلامي:** تقوم المصارف التجارية بعمليات القروض والسلفيات مقابل فائدة ربوية محددة مسبقا، أما في البنوك الاسلامية فيتم استخدام الأموال عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة والتي تناسب كافة الأنشطة سواء كانت تجارية، صناعية، زراعية، وهذا ما سنطرق اليه فيما بعد.

[1] - مصطفى بورنان ،علي صولي ،"الاستراتيجيات المستحدثة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول النشاء المؤسسات الناشئة) ،مجلة دفاتر اقتصادية ،المجلد ،11العدد 01 .2020، ص 444.

4. **الوكالات:** هناك عدة وكالات تقوم بتمويل المؤسسات الناشئة من بينها:

أ. الوكالة الوطنية لتنمية وتطوير المقاولاتية " أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في سبتمبر 1996 وهي هيئة حكومية ذات طابع خاص ذات الشخص المعنوي ولها استقلالها المالي، وهي تحت اشراف وزير العمل وتشغيل الشباب والضمان الاجتماعي وتسعى لتشجيع ودعم الشباب أصحاب الأفكار الاستثمارية من خلال انشاء المقاولات، ومن خلال منح امتيازات تشجيعية وتسهيلات عديدة تعتمد الوكالة على التمويل الثلاثي، والتمويل الثنائي.

ب. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تم انشائه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي، وهو ذلك الصندوق الذي يهتم بكل البطالين الذين فقدو اعمالهم بصفة غير ارادية في القطاع الاقتصادي، لأسباب اقتصادية سواء في إطار التقلص من عدد العمال أو حل المؤسسة، والمعنيون بالاستفادة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة، [1]

يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتمويل عدة نشاطات كنشاطات الانتاج والخدمات باستثناء اعادة البيع دون تحويل المنتج، وكافة النشاطات المستحدثة في قطاعات الفالحة والصيد البحري والري بحيث يكون تمويله ثالثي الأطراف البطال والوكالة وأحد البنوك.

ت. **الوكالة الوطنية للقرض المصغر**:ANGEM وهي وكالة ذات طابع خاص انشأت في 22 جانفي 2004 وضعت تحت اشراف وزارة التضامن الوطني، الأسرة وقضايا المرأة، تتكون من 10 مديريات جهوية و49 مديرية ولائية موزعة عبر كافة ارجاء الوطن، حيث تسعى الوكالة الى تنمية روح المقاولاتية بهدف المساعدة على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص، دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض من بيع وشراء، دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم بشراء العتاد والمواد الأولية.

[1] - مصطفى بورنان ،علي صولي ، نفس المرجع السابق، ص 445.

صندوق تمويل المؤسسات الناشئة: لقد تم الاطلاق الرسمي لهذا الصندوق خلال المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة، الذي احتضنه المركز الدولي للمؤتمرات بالجزائر العاصمة، وهو نتيجة للتعاون بين الوزارة المنتدبة لاقتصاد المعرفة والشركات الناشئة، سوناطراك، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي، البنك الوطني الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وهدا بمبلغ اولي قيمته 20 مليون دولار. [1]

المطلب الثاني: مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

تعلق الأمر مؤسسة عمومية ذات طابع صناع وتجاري تسما "مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم الشركات الناشئة"، تحمل التسمية المختصرة "ألجريا فانتور venture Alegria "أو A venture ، وهي "أداة السلطات العامة لتنفيذ السياسة الوطنية لترقية وتسيير هياكل دعم الشركات الناشئة، لاسيما منها الحاضنات والمسرعات وتطوير الابتكار"، حسبما جاء في المرسوم رقم 20–356 الموقع في 30 نوفمبر 2020، يعتبر إنشاء مسرع الشركات الناشئة مشروع فريد مدن نوعده سيمكن أصلا الشركات الناشئة من الاستفادة من مرافقة تكوين وتمويل بالشراكة مع عدد من الهيئات الدولية، وسيمكنهم أيضا من المشاركة في برامج "الابتكار المفتوح".[2]

و تعنى هذه المؤسسة التي توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة، بعدة مهام تتعلق على وجه الخصوص بالمشاركة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في مجال ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة، حسب مجال كل نشاط الى جانب المشاركة في إنشاء هياكل دعم جديدة لتعزيز القدرات الوطنية في مجال مرافقة الابتكار، قصد تعزيز إنشاء الشركات الناشئة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها مسؤولة عن

[1] - وليد بولغب، " الشركات الناشئة وامكانية انجاحها في الجزائر" مقال منشور في اطار الكتاب الجامعي بعنوان " اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة "جامعة جيجل، .2021، ص ص 197- 198.

[2] - بورزيق خيرة، مؤسسة الجيريا فانتور كجهاز جديد لترقية و تسييرهياكل دعم المؤسسات الناشئة، مجلة الدراسات الاكاديمية، المجلد 03، العدد 04، جامعة د. طاهر مولاي، سعيدة، 2021، ص 02.

إعداد وتنفيذ البرامج التنموية السنوية والمتعددة السنوات لتطوير حاضنات ومسرعات المؤسسات الناشئة بالتعاون مع مختلف المتدخلين المعنيين، وضمان متابعتها وتقييمها.[1]

الطبيعة القانونية لمؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة:

تتمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية تزود بأملاك وأصول خاصة بها، لكن الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة هو من يحدد هذا التخصيص الأولي ويصدر قرار مشترك بذلك بينه وبين وزير المكلف بالمالية، إضافة إلى هذا تستفيد المؤسسة من مساهمات من الدولة بعنوان تبعات الخدمة العمومية، كما لها تحصيل عائدات نشاطها إضافة إلى الهيئات والوصايا التي تستفيد منها كذلك القروض التي تتعاقد عليها.[2]

هي كيانات قانونية اعتبارية تعمل على تطوير الشركات الناشئة التي أنهت "مرحلة الحضانة"، حيث يساعد المؤسسات الأكثر نضجا والتي لديها بالفعل منتجا أو خدمة جاهزة أو جاهزة تقريبا للتسويق فمؤسسة "الجيريا فانتور" أداة من أدوات السلطة العمومية لتنفيذ السياسة الوطنية لترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة، لكنها تحتاج إلى المزيد من الموارد المالية وكذا الدعم الإداري والاستشاري، وذلك من أجل تسريع نموها وتعزيز قدراتها التنافسية في السوق.[3]

وفي قانون المالية لسنة 2020 عملت السلطات العمومية على استحداث صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة [4].

[1] - وكالة الانباء الجزائرية، اشاء مؤسسة تسمح للسلطات العمومية بتنفيذ السياسة الوطنية لتعزيز وتسيير هياكل دعم للمؤسسات الناشئة، و ذلك بموجب مرسوم تنفيذي صدر في العدد الاخير من الجريدة الرسمية (رقم 73).، السبت، 19 ديسمبر، 2020، ص 01.

[2] - المادة 23 و 24، من المرسوم التنفيذي -20-356 مؤرخ في 30 نوفمبر ،2020، يتضمن انشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيرها، جريدة رسمية عدد 73 صادرة في 06 ديسمبر 2020.

[3] - باية وقنوتي، "دور مسرعات االعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، دراسة حالة الجزائر"، في "المؤسسات الناشئة ودورها في االنتعاش االقتصادي في الجزائر"، مخبر المؤسسات الصغير والمتوسطة في التطوير المحلي، البويرة، (د.س.ن)، ص.83

[4] - قانون رقم ،19-14 مؤرخ في 11 ديسمبر،2019، متعلق بالقانون المالية لسنة ،2020 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 81 ، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر، 2019

بإضافة إلى استحداث حاضنات الأعمال ولذات الغرض اتجهت نحو تعزيز بيئة عمل هذه الأخيرة، فتم استحداث آليات تسمح بدفع وتسريع الابتكار لاسيما في مجال التكنولوجيا الحيوية والرقمنة وهو ما تجسد بإنشاء المسرع العام للأعمال" ألجريا فانتور" الذي يعد أول ملتقى للابتكار التكنولوجي والمقاولاتية في الجزائر.[1]

ولا شك في أن المراحل الأولى من تأسيس المؤسسات الناشئة ونموها تعد من أصعب المراحل في عمر المشروع، لذا يتعين توفير الفضاء الملائم الذي مكن الشباب من المساعدة على تجاوز هذه المرحلة في سبيل ترقية مؤسساتهم وابتكاراتهم .يتجلى ذلك من خلال تمكينهم من الحصول على التمويل الأولي للاستثمار يتراوح بين06 و10 بالمائة، والمساعدة في مجال الخدمات اللوجستية والمسائل التقنية والتدريب على مهارات إدارة نشاطهم، وكذا تمكينهم من الأدوات الضرورية لتحسن تنافسية منتجاتهم في السوق الوطنية، بالإضافة إلى تقديم خدمات استشارية وتوجيهية تسمح لهم بالتوسع وتدعيم تنافسية المؤسسات الناشئة في السوق[2].

ويتولى الدعم اللوجستي الذي يقدمه المسرع" ألجريا فانتور أيضا اعداد برامج تكوينية وتدريبية لأصحاب المشاريع المبتكرة في مجال المقاولاتية ، وهو ما يتجلى من خلال ما يلي:

دور مسرع العمال في إعداد وتنفيذ البرامج السنوية والمتعددة السنوات: إن تطوير حاضنات ومسرعات المؤسسات الناشئة بالتعاون مع مختلف المتدخلين سواء كانوا وطنيين أو أجانب، وضمان متابعتها وتقييمها، في هذا الإطار يتم وضع مخططات التنمية وبرامج الاستثمار، وكذا العمل على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال ترقية وتنمية ودعم هياكل

[1] - خلاف فاتح، "أثر مسرعات الاعمال علي المؤسسات الناشئة:"الجريا فانتور"-قراءة تحليلية للمرسوم التنفيذي رقم -20 356"، مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال، المجلد ،06 العدد،04 ،2021، ص 163.

[2] - فرج الله أحلام، ضامن وهيبة، حمادي مراد، "واقع منصات رواد الاعمال في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد،07 العدد،03 ،2021 ص.393.

المؤسسات الناشئة، ضف إلى ذلك وضع برامج سنوية ومتعددة السنوات ذات الصلة بإنشاء المسرعات.

دور مسرع العمال في إعداد وتنفيذ مناهج التسريع: الواقع أنه يقوم بدور فعال في هذا الإطار وذلك من خلال وضع مخططات تطوير المشاريع ذات المدى القصير والمتوسط والطويل، وكذا تحديد سياسة الاستثمارات والتمويل المناسبة لها، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الحاملة لعالمة " مؤسسة ناشئة "وكذا كافة المشاريع المبتكرة الحاملة لعلامة " مشروع مبتكر"، فضال عن تقدير احتياجاتهما والمصادقة على ذلك.[1]

وقد أشارت المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 20 –356 الى أن المؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة وتتكفل بالمهام التالية:[2]

- تشجيع ودعم كل مبادرة ترمي إلى ترقية وتطوير الابتكار وهياكل الدعم، وذلك بالتشاور مع مختلف قطاعات النشاط ذات الصلة.
- المساهمة في اليقظة التكنولوجية وضمان النشر والتوزيع على مختلف الوسائط لكل معلومة ذات الصلة بالابتكار التكنولوجي والمقاولاتية.
- يتولى المسرع وضع برامج مرافقة وتكوين ومتابعة المؤسسات الناشئة داخل هياكل الدعم، فضلا عن ضبط المعايير التقنية لقبول المؤسسات الناشئة داخل تلك الهياكل وذلك بضمان تقييم والمتابعة المستمرين للمؤسسات الناشئة قيد المرافقة التي تحوز على علامة "مؤسسة ناشئة" أو المشاريع المبتكرة الحاملة لوسم مشروع مبتكر.

[1] - خلاف فاتح، نفس المرجع السابق، ص 175.
[2] - نفس المرجع السابق، ص 176.

ويعاني الكثير من أصحاب المؤسسات الناشئة من صعوبات كبيرة في توسيع شبكة علاقاتها مع الشركات الكبرى، لذا استوجب على السلطات العمومية استحداث مسرع" ألجريا فانتور " لتمكينهم من الوصول إلى أكبر عدد من رجال الأعمال والمستثمرين الوطنيين والأجانب على السواء، كما يساهم في ولوج تلك المشاريع الاستثمارية إلى السوق الجزائرية والدولية خلال مدة زمنية سريعة وبمستوى جودة مرتفعة، وذلك بالنظر لما يوفره مسرع الأعمال من مزايا، كما أن مسرع الأعمال" ألجريا فانتور" مكانا ملائما للتواصل وذلك من خلال ربط علاقات مع الهيئات الدولية الممولة للمؤسسات الناشئة بما يسمح لها بالاستفادة من برامج التعاون مع تلك الهيئات وشبكاتها المتخصصة، وكذا التواصل مع ممثلي البنوك الوطنية وكذا الشركات العمومية والخاصة، لاسيما في ظل حاجة هذه الأخيرة إلى الأفكار المبتكرة التي تستخدمها لتطوير أدائها.[1]

المطلب الثالث: حاضنات الأعمال الداعمة والمرافقة للمؤسسات الناشئة في الجزائر

تُعَدّ الحاضنات الخاصة مثالًا حيًا على التعاون بين القطاع الخاص والشركات الناشئة، وتلعب دورًا حيويًا في تعزيز ريادة الأعمال وتحفيز الابتكار في المجتمع من خلال خلق البيئة المناسبة لنمو الأفكار ودعم رواد الأعمال الشباب.

وعرفها الشرع الجزائري وفقا للمرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق لـ 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تأخذ المشاتل إحدى الأشكال التالية:

- المحضنة: هيكل دعم يتكلف بدعم حاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

[1] - خلاف فاتح، نفس المرجع السابق، ص 176.

-ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغرية والمهن الحرفية.

-نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين الى ميدان البحث".[1]

أولا : مراحل الاحتضان:

1. **المرحلة الأولى قبل الاحتضان:** تتعلق أساسا بمساعدة رائد الأعمال بتطوير فكرة الأعمال وذلك قبل الالتحاق بالحاضنة، فالبد من إجراء مقابلة بين صاحب الشركة الناشئة وإدارة الحاضنة بهدف:[2]

- تحليل الفكرة وتقييم مدى صالحيتها،
- تقييم الإبداع من خلال كفاءات داخلية، ولجان خارجية وتساعد على إعطاء تعريف دقيق لفكرة أعماله.
- وضع نموذج أعمال من خلال الإجابة على تساؤلات التالية: من هم المستهلكين المستهدفين؟ ما هي قنوات التوزيع؟ من ينشئ ويمول المشروع؟
- إعداد خطة الأعمال، وتكون أيضا بإتمام خطط الأعمال والتقديرات المالية .
- التدريب ويتعلق بالمهارات الإدارية والمواضيع أكثر تخصص مثل حقوق الملكية القوانين والتشريعات الإدارية وغيرها، فليس بالضروري أن يكون المقاول ذو درجة أو شهادة أكاديمية.

[1] - بامحمد نفيسة، برباوي كمال، بن شلاط مصطفى، حاضنات الاعمال كآلية مستحدثة لدعم و مرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر، الواقع و التحديات، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة طاهري محمد، بشار، 2020، ص 235.

[2] - سهيلة عيساني: دور حاضنات ألعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن المهيدي، أم لبواقي، الجزائر، ،2013 ص 68.

وبالتالي تعتبر مرحلة أساسية لبناء المشروع وفق قاعدة صلبة تضمن استمراره ونموه فمحدودية الوصول إلى مصادر المعلومات الضرورية وضعف خبرتها في التسيير تجعلها بحاجة ماسة لدعم حاضنة الأعمال.

2. **مرحلة إعداد خطة المشروع:** بعد دراسة جدوى المشروع من الجانب الاقتصادي والإداري والفني والموافقة عليه من قبل إدارة المحضنة تعطى الإشارة لصاحب المشروع بإعداد خطة تتوافق وحجم المشروع وامكانياته ومحيطه

3. **مرحلة الانضمام للحاضنة وبدء النشاط:** خلال هذه المرحلة يتم ابرام عقد الانضمام للحاضنة، وبموجبه يستفيد المشروع من المستلزمات اللازمة لممارسة النشاط ومكان لممارسة النشاط، بحيث يتحدد المكان تبعا لنوع النشاط الممارس وحجمه

4. **مرحلة نمو وتطوير المشروع:** تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل بالنسبة للمشروع الناشئ حيث يتم خلالها متابعة أداء المشروع ميدانيا ومساعدته على تحقيق معدلات نمو عالية، من خلال المساعدات والاستشارات والدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة، إضافة إلى المشاركة في الندوات وورش العمل، إلى جانب توفير المكاتب المجهزة ومتطلبات الاتصالات الأساسية، وتقدمي الخدمات المساندة مثل التنظيف والصيانة والأمن والحراسة.

5. **مرحلة التخرج من الحاضنة:** وهي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، وتتم عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات من قبول المشروع، بناء على معايير محددة للتخرج مع مراعاة مدى قدرته على بدء نشاطه خارج الحاضنة.[1]

[1] - بامحمد نفيسة وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 238.

6.ثانيا :دور حاضنات الأعمال في تعزيز إطلاق ودعم المؤسسات الناشئة في الجزائر:

تقوم حاضنة الأعمال بتقديم حزمة من الخدمات المتنوعة التي تساعد المؤسسات الناشئة على النمو والتطور، وتتمثل هذه الخدمات المقدمة في العناصر الأساسية التالية:[1]

1. **توفري المرافق المتعلقة بالبنية التحتية:** توفر الحاضنات للمؤسسات التي تنتسب لها المرافق الأساسية اللازمة من مخابر ومعامل وتجهيزات، وبرامج وخدمات تقنية المعلومات وشبكات الاتصالات، كما تقوم عمل الترتيبات اللازمة لتوفير متطلبات البنية التحتية عن طريق المشاركة أو التنسيق مع الجامعات وهيئات نقل التقنية ومقدمي الخدمات المساندة المرتبطين بها أو عن طريق الاستئجار.

2. **تقديم الخدمات الفنية:** يعتبر وجود بيئة مشجعة لنقل التقنية مطلبا أساسيا لنجاح الحاضنات في حصول المنشآت المنتسبة لها على التقنيات المعنية اللازمة لتطويرها ونموها، ومن بين أهم الخدمات التي تقدمها الحاضنات لمنتسبيها برامج التعاون والتنسيق بين هيئات نقل التقنيات الفنية والحاضنات، إلى جانب تأمين وسائل استفادة المنشآت المنتسبة للحاضنات من المرافق التقنية والمكتبات وقواعد المعلومات، مع توفير سبل استعانتها بالخبراء والمتخصصين المتميزين، وترتيب طرق استخدامها عن طريق عقود واتفاقيات خاصة.

3. **تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل:** تقوم الحاضنات بمساعدة المؤسسات المنتسبة لها في إعداد خطط العمل اللازمة للاتصال بالراغبين في الاستثمار فيها و هي في طور النمو، كما يمكن لهذه الحاضنات إقامة ندوات للاستثمار تستقطب من خلالها المستثمرين الراغبين، بل ويمكن للحاضنات نفسها المشاركة في ملكية هذه المنشآت، موفرة بذلك مصادر دخل مستقبلية كنتيجة لنمو المؤسسات التي تشارك فيها، كما يمكن للمنشآت المنتسبة للحاضنات

[1] - زايدي عبد السلام، حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة، عرض لتجارب دولية، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص 17.

المرتبطة بالجامعات ومراكز الأبحاث الحصول على التمويل اللازم لها، بموجب ترتيبات تشارك فيها هذه الجامعات في ملكية هذه المنشآت مقابل حقوق الملكية والاستفادة من براءات الاختراعات.

4. **توفري الخدمات القانونية:** تحتاج المؤسسات الناشئة إلى خدمات قانونية مرتبطة بأمور عديدة، مثل تأسيسها وتسجيلها وما يتعلق منها بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراعات، ويمكن للحاضنات تخفيض التكاليف المرتبطة بتوفير هذه الخدمات القانونية إلى المنشآت المنتسبة لها، وذلك توحيد مقدمي هذه الخدمات والاتفاق معهم لتقديم هذه الخدمات بصفة دائمة وجماعية.

5. **بناء شبكات التواصل :Networking** تقوم الحاضنات ببناء شبكات التواصل فيما بينها (سواء على مستوى الدولة أو العامل) عن طريق تنظيم الندوات والملتقيات، للوقوف على المستجدات والمشاركة في الخبرات والعمل بشكل متكامل، كما أن استمرار الحاضنات في التواصل مع المؤسسات المتخرجة منها وإمدادها ببعض الخدمات التي كانت تقدمها لها قبل تخرجها[1].

ثالثا : واقع وتحديات حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة في الجزائر وسبل تفعيلها:

يعتبر موضوع المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال من أكثر المواضيع رواجا في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا، ويجدر الإشارة أن الجزائر تأخرت قليلا في إطلاق هذا النوع من المشاريع نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي لم تسمح بانتشار الوعي لمثل

[1] زايدي عبد السلام، مرجع سابق، ص17

هذه المبادرات المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى مجموعة أسباب أخرى نذكر منها مايلي:[1]

- تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات ومشاتل المؤسسات إلى غاية سنة 2003 غموض في مفاهيم حاضنات الأعمال خصوصا في الإطار القانوني، حيث أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكلا من أشكال مشاتل المؤسسات يختص بالقطاع الخدمي فحسب .
- عدم توفر الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير مثل هذه الحاضنات والمشاتل
- العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر، والتي تشكل أهم عائق في إنشاء الحاضنات والمشاتل
- ضعف التنسيق بين مختلف هيئات التنمية بما في ذلك بين الجامعات ومؤسسات البحث من جهة وقطاع الإنتاج من جهة أخرى، وكذلك فيما بين مؤسسات التمويل والأبحاث والاستشارات.
- كما أشرفت الدولة على تأسيس عدد من مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل على المستوى الوطني تشجيعا للاستثمار ودعما للمؤسسات الناشئة، والجدول التالي يوضح تطور لمشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل خلال الفترة:2019/2015

[1] - شريف رحيان، دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - التجربة الجزائرية بين الواقع والمأمول- الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ،: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص 14

الجدول رقم01: تطور لمشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل في الجزائر خلال الفترة 2019/2015

السنوات	الهياكل التشغيلية		هياكل قيد الانشاء	
	مراكز التسهيل	مشاتل المؤسسات	مراكز التسهيل	مشاتل المؤسسات
2015	15	13	04	11
2016	16	30	04	11
2017	26	16	01	06
2018	26	16	01	03
2019	27	17	02	02

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، تبرعات الفصل الأول، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019.

المبحث الثاني: التمويل البنكي في للمؤسسات الناشئة

يلعب التمويل البنكي دورا هاما في الحياة الإقتصادية، إذ يعد العصب الرئيسي الذي يمد القطاع الاقتصادي بالأموال اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية ودفع عجمة الاقتصاد نحو الأمام، كما يعتبر من أهم عوامل قيام المؤسسة وتطورها، من أجل تكوين الطاقات الانتاجية ومواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية.

وعليه سنتطرق إلى التمويل البنكي للمؤسسات الناشئة في هذا المبحث والذي قمنا بتقسيمه الى مطلبين نتناول فيه التمويل البنكي بواسطة القروض البنكية (المطلب الأول)، صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الناشئة(المطلب الثاني)

المطلب الأول: التمويل بواسطة القروض البنكية

وهي الأموال التي يمنحها البنك للمؤسسات في صورة أموال نقدية أو أصول، والتي عادة ما يكون مدة استحقاقها تتراوح بين سنتين وسبع سنوات. وعادة ما تكون هذه القروض موجهة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة، أي لتمويل الاستثمار التشغيلي للمؤسسة، ويمكن أن يأخذ هذا النوع من التمويل صورتين هما:

- **القروض القابلة للتعبئة:** وهي القروض التي يمنحها البنك للمؤسسات، وتكون له فرصة خصمها لدى بنك تجاري آخر أو لدى البنك المركزي، وبالتالي يستطيع البنك المصدر لهذا النوع من القروض الحصول على سيولة في الوقت الذي يحتاج فيه إليها، ويتولى البنك الآخر (الخاصم) تحصيل هذه القروض في تاريخ استحقاقها.

- **القروض غير القابلة للتعبئة:** وهي القروض التي لا يتوفر البنك على إمكانية الحصول على سيولة سريعة قبل موعد الاستحقاق عن طريق خصم هذه القروض، فهو مجبر على الانتظار حتى تسديد مما يعرضه لمخاطر عدم السداد..[1]

أساليب التمويل البنكي للمؤسسات الناشئة

تتخذ القروض الموجهة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساليب نستخلصها في القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال والقروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار.

1. القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:

نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب (45) شهرا، و تأخذ هذه النشاطات الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية منها، ويرجع ذلك إلى طبيعة ً هذه البنوك باعتبارها مؤسسات وظيفتها تحويل إيداعات جارية في أغلبها إلى قروض، وتتلاءم هذه القروض من حيث طبيعتها ومدتها مع طبيعة العمليات التي يقوم بها طالبو هذه القروض، وترتبط هذه القروض بصفة عامةً وذلك حسب وتيرة النشاط في المؤسساتً ومرة دائنا بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة الذي يكون مرة مدينا وقدراتها على تحصيل ديونها على الغير. ويمكن بصفة إجمالية أن نصنف هذه القروض إلى صنفين رئيسيين وهما القروض العامة والقروض الخاصة.

أ. **القروض العامة:** سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وتدعى أيضا بقروض الخزينة أو القروض عن طريق الصندوق والسبب الرئيسي

[1] - بلحرش عائشة، اليات التمويل البنكي المتوسط و الطويل للمؤسسات، المطبوعة البيداغوجية في العمليات البنكية و تمويل المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، تلمسان، الجزائر، 2021، ص 77.

للجوء المؤسسات إلى هذا النوع من القروض هو احتياجها الدائم لوجود سيولة في صندوقها لمواجهة أي طارئ أو نفقات المحتملة.[1] وفيما يلي نعرض أهم القروض العامة:

- **تسهيلات الصندوق:** هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها العميل أو المؤسسة.[2]

- **السحب على المكشوف:** "هو تمويل يمنحه البنك للمؤسسة التي عادة ما تكون من عملائه الدائمين، إذ يسمح لها باستخدام أموال أكبر من رصيدها لدى البنك لتصبح مدينة له لمدة زمنية متفق عليها وعادة ما تمتد هذه المدة من 15 يوما إلى سنة كاملة وذلك حسب طبيعة عملية التمويل.[3]

- **القرض الموسمي:** أو قرض الحملة وهو نوع خاص من القروض البنكية، يمنح للمؤسسات التي تمارس نشاطها موسميا (إنتاج أو بيع) وتجرى النفقات خلال فترة معينة يحصل أثناءها الإنتاج، ويباع هذا الإنتاج في فترة خاصة ومن أمثلة هذه العمليات (إنتاج وبيع اللوازم المدرسية، إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية[4].

- **قرض الربط:** هو عبارة عن قرض يمنح إلى العميل لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، مع وجود فرص أكيدة للتحصيل وكذا ضمانات حقيقية مثل رهن بعض الأصول مقابل تغطية احتياج مؤقت في الخزينة، وتهدف قروض الربط إلى تحقيق الفرص المتاحة أمام المؤسسة في انتظار تحقق العملية المالية الذي يعتبر شبه مؤكد[5].

---

[1] - شعبان فرج، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، -2013 ،2014 ص 35.

[2] - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 07، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2010 ص 58.

[3] - بن حراث حياة، يوسفي رشيد، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الإستراتيجية والتنمية العدد 02، مستغانم، جانفي،2012، ص 47

[4] - الطاهر لطرش، نفس المرجع السابق، ص 60.

[5] - الطاهر لطرش، نفس المرجع السابق، ص 62.

ب. القروض الخاصة :

القروض الخاصة ليست موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، إنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول. ونميز من بين هذه القروض ما يلي:

- **التسبيقات على البضائع:** تعتبر عملية قرض لتمويل مخزون من البضائع والسلع مقابل رهن محتوى المخزون كضمان للمقرض، هذا الشكل من التمويل يستهدف بشكل خاص المؤسسات التي يولد نشاطها مخزونات كبيرة.[1]

- **التسبيقات على الصفقات العمومية:** بالنسبة لتمويل البنوك للصفقات العمومية نميز بين قروض ما بين التمويل وهي تعتبر المرحلة التمهيدية للبنك، وقروض مرافقة وهي ترافق المشروع في مرحلته الثانية، إذ أن إدارة المشروع لا تسمح بالحصول على دفعات كونها لا تعترف بشكل رسمي بالإنجازات، فالبنك هنا يقوم بتعبئة حقوق موجودة لكنها غير مؤكدة ويقدر القرض بـ70% من قيمة السوق، أما التسبيقات على حقوق موجودة ومحققة، فتمثل المرحلة الأخيرة للمشروع، حيث يصادق فيها رئيس المشروع على تطور الأشغال. وفي هذه الحالة فإن القرض البنكي مؤمن بدرجة كبيرة وأقل خطرا بحيث يقدر بـ 80% من قيمة السوق.[2]

- **الخصم التجاري:** هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للعميل، ويقصد به قيام البنك بخصم أو راق تجارية أو كمبيالات تكون محررة ألمر العميل وذلك قبل مواعيد استحقاقها مقابل حصول البنك على فائدة وعمولة من تاريخ الخصم وحتى تاريخ الاستحقاق، وفي هذا التاريخ الأخير يقوم البنك بتحصيل قيمتها من قبل المدين نيابة عن عميله.[3]

[1] - شعبان فرج، نفس المرجع السابق، ص 38
[2] - شعبان فرج، نفس المرجع السابق، ص 39.
[3] - خالد أمين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية، ط 01، دار وائل للنشر، ، الأردن ،2006 ص.171.

يستفيد البنك مقابل هذه العملية من ثمن أو ما يسمى معدل الخصم ويتكون من ثالثة عناصر أساسية هي:[1]

- معدل الفائدة: وهو ثمن القرض ويطبق بين التاريخين (تاريخ تقديم الورقة وتاريخ الاستحقاق)
- عمولة التحصيل: وهي عمولة الجهد المبذول والوقت المضحى به أثناء تحصيل الورقة؛
- عمولة الخصم: وهي أجر البنك من العملية وتسمى مجموع الفائدة ومختلف العمولات المدفوعة مقابل الخصم.
- **القروض بالالتزام:** أو القروض بالتوقيع يقصد بها تعهد والتزام البنك عن طريق الإمضاء، الذي يسمح لعميله بالحصول على قروض لدى الغير. فالبنك يقرض توقيعه للعميل ويلتزم بالدفع مكانه إذا ما تخلف هذا الأخير عن ذلك.[2] وفي مثل هذا النوع من القروض نميز ثلاثة أشكال رئيسية وهي:
- الضمان الاحتياطي: هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، وقد يكون الضمان شرطيا عندما يحدد البنك شروطا معينة لتنفيذ الالتزام ولا شرطيا إذا لم يحدد أي شروط الالتزام.
- الكفالة: عبارة عن "تعهد خطي مكتوب يصدر عن البنك بناء على طلب عملائه وذلك بدفع مبلغ محدد يمثل قيمة الكفالة لأمر المستفيد خلال مدة سريانها، ويستفيد هذا العميل من الكفالة في علاقته مع الجمارك وإدارة الضرائب، وفي حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية[3] .

[1] - الطاهر لطرش نفس المرجع السابق، ص 66.
[2] - شعبان فرج، نفس المرجع السابق، ص 40
[3] - خالد امين عبد الله، نفس المرجع السابق، ص 172.

- القبول: في هذا النوع من القروض، يلتزم البنك بتسديد ديون المؤسسة ويمكن التمييز بين عدة أشكال لهذا النوع من القروض[1] :

✓ القبول الممنوح لضمان ملاءة العميل الأمر الذي يعفيه من تقديم ضمانات؛

✓ القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية؛

✓ القبول الممنوح للعميل من أجل مساعدته على الحصول على مساعدة للخزينة؛

✓ القبول المقدم في عمليات التجارية الخارجية.

2. القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار

نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، وهي تهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج ومعداته، وإما على عقارات، وعليه فإن الاستثمار هو عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل، وقد أصبح بإمكان البنوك التجارية تمويل هذه العمليات التي ترتبط بوجود مخاطر عالية ليس من السهل على أي بنك تحمل أعبائها .وتعني عملية تمويل الاستثمارات أن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة ليست بالقصيرة، تمتد من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار. فإذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على آلات ومعدات مثالا فالأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل، أما إذا كان الأمر يتعلق بتمويل عقارات، فإننا نكون بصدد تمويل طويل الأجل، ونظرا للصعوبات التي تجدها المؤسسات في تمويل عمليات بهذا الحجم وهذه المدة، فقد تم تحديث طرق التمويل بما يخفف من هذه الصعوبات.[2]

[1] - فتاح شيماء، و لحسن رانيا، دور التمويل البنكي في تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص مالية المؤسسة، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، وكالة 491، تبسة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي التبسي، التبسة، 2020، ص 30.

[2] - الطاهر لطرش، نفس المرجع السابق، ص 73.

معايير وإجراءات منح القروض البنكية للمؤسسات الناشئة:

1. معايير منح القروض البنكية للمؤسسات الناشئة:

وهناك معايير وشروط من الواجب توفرها في العميل المقترض والتي بموجبها يتم تقديم القرض وهي كالتالي:[1]

- **الشخصية (شخصية المقترض وسمعته):** أي يجب التحقق عن تاريخ العميل فيما يتعلق بموقفه تجاه دفع التزاماته في مواعيد استحقاقها، كما يمكن الحكم على سمعة العميل من خلال عاداته وتعاملاته السابقة مع البنوك، حالات الإفلاس والاستفسار إذا ما كان صاحب سوابق.

- **قدرة المقترض (المقدرة على الدفع):** إن قياس المخاطرة في التسليف يتم بالمقارنة مع العائد المتوقع الذي سيحصل عليه البنك، وهذا يتطلب دراسة لبيان الأرباح والخسائر، وتقييم الطلب المتوقع على منتجات العميل، وذلك لغرض تحديد صافي التدفقات النقدية المتوقعة لبيان مدى قدرة العميل على سداد أصل القروض والفوائد والعمولات في مواعيدها .

- **رأس المال (المخاطرة بالملكية):** تستخدم ملكية المقترض كضمان للقرض في حالة تصفية الأصول، ويتم تحليل قدرة المقترض وملكيته وقدرته الربحية وذلك بتحليل القوائم المالية وبيان الأرباح والخسائر، وتجدر الإشارة إلى أن المقترض الذي تشكل أمواله المقترضة نسبة صغيرة من حجم الأموال المستثمرة وتكون هذه الأموال سهلة التحويل إلى نقدية يكون في وضع أفضل من المقترض الذي تكون أصوله للتحويل ضعيفة نسبيا إلى نقدية.

[1] - خالد أمين ، نفس المرجع السابق، ص 187.

- **الضمان:** تأتي أهمية الحصول على ضمانات من المقترض مقابل القرض الممنوح كي يشكل هذا الضمان مصدرا للسداد الذي يمكن اللجوء إليه في حالة تعثر المقترض وعدم قدرته على السداد .

- **الظروف الاقتصادية:** تؤثر الظروف الاقتصادية بشكل مباشر وغير مباشر على مجمل الأعمال، وهذا يتطلب من البنوك دراسة الأوضاع الاقتصادية وكذلك دراسة القطاعات الاقتصادية المختلفة التي يرغب البنك بالتركيز على تمويلها وذلك قبل منح أية تسهيلات.

2. **إجراءات منح القروض البنكية للمؤسسات الناشئة:**

من خلال السياسات الإقراضية تتم إجراءات منح القروض كالآتي:[1]

- **البحث عن الفرص وجذب العملاء :** حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن الفرص لتسويق القرض .

- **تقديم طلبات الاقتراض:** وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك ويجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.

- **الفرز والتصويت المبدئي:** حيث تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات التقنية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات، وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة .

- **التقييم السابق:** وتتم فيه وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير المنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك والذي يقوم بتقييم شخصي أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل .

[1] - سيداوي فتيحة، إدارة المخاطر القروض البنكية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، 2014- 2015، ص ص 09 – 10.

- **التفاوض:** بعد وضع السياسة الافتراضية وتحليل الائتمان للتقليل من مخاطر القروض تصبح هناك ما يسمى بمتغيرات لقرار القرض، والتي تكون موضع تفاوض بين البنك والعميل فالبدائل هي محدد التفاوض فيجب أن يتم على أساس (أنا أكسب وأنت تكسب) وليس على أساس (أنا أكسب وأنت تخسر).

- **اتخاذ القرار والعاقد:** بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهزاً بالعقد للتوقيع.

- **سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة:** حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات ويتم تنفيذ الالتزام التمويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية .

- **استرداد الأموال:** عند استحقاق الأصل والأقساط يتم تحصيل القرض .

- **التقييم اللاحق:** والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ومعرفة نقاط الضعف لتفاديها مستقبلاً.

- **بنك المعلومات:** من الواجب إدخال تلك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لاستدعائها والعودة إلى البداية الأولى التي يتم فيها رسم السياسات ووضع الأهداف والأولويات.

المطلب الثاني: صيغة التمويل الإسلامي للمؤسسات الناشئة في الجزائر

أولا :تعريف التمويل الإسلامي: هو نوع أو أسلوب في التمويل، يستند الى قاعدة فقهية أساسية، وهي "أن الربح يستحق الشريعة بالملك أو العمل" أي أن التمويل الاسلامي يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ استحقاق الربح بالملك أو بالعمل، وهذا يعني أن عنصر العمل يمكن ان

يدخل النشاط الاقتصادي على أساس الربح فالتاجر الذي لديه خبرة العمل التجاري يمكن أن يدخل السوق بدون مال ويعمل بمال غيره على طريقة تقاسم الربح بنسبة يتفقان عليها.[1]

ثانيا :أنواع التمويل الإسلامي:

التمويل المالي الإسلامي: يعرف بأنه ذلك التمويل الذي يتضمن إلقاء عبء باتخاذ القرارات الاستشارية على الطرف العامل وحده وحصر دور المالك في وضع ما يملكه من نقود في المضاربة أو أرض في الزراعة أو أشجار في المساقاة تحت تصرف الطرف الاخر دون أن تكون له الحق في اتخاذ قرارات الإدارة والاستثمار، ما يدل أن التمويل المالي تمويل يتخذ فيه رب المال قراراه في إحدى الصورتين المواليتين :

اختيار الطرف المدير الذي يقدم ادارته وخبرته ويقوم باتخاذ القرارات الاستثمارية والتجارية وتحديد الشروط العامة للعالقة ونوعيتها ومجال نشاطها الاستثماري وهذا واضح في حالة الحضارية .

اختيار الأصل الثاني الذي سيتم استثماره بالإضافة الى اختبار الطرف المدير كما في المزارعة والمساقاة .

التمويل التجاري[2] :يعرف التمويل التجاري بأنه ذلك التمويل الذي يقوم فيه المالك بتحديد نوع السلعة وامتلاكها وتحضيرها طبقا للمواصفات المطلوبة من طرف اخر مع تحمل ما ينشأ عن ذلك من الالتزامات ومسؤوليات مرتبطة بتملكه للسعة واستفادته من أموال لديه نتيجة شروط مالية مسيرة للطرف الاخر لقاء ثمن يدخل فيه اعتبار الأرباح بالمال ومثالها الايجار والبيع بالتقسيط.

[1] - عصام عمر أحمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية، النظام المصرفي، نظرية التمويل الاسلامي، البنوك الاسلامية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ،2013 ص، 237.

[2] - عبد اللطيف طيبي، التطبيقات المتمايزة لتقنيات التدويل والاستثمار في العمل المصرفي الاسلامي من منضور العائد والمخاطرة، مذكرة الاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ،2008 ،2009 ص، ص،17 .19

بالإضافة الى هذين النوعين يوجد نوع اخر من التمويل في الاقتصاد الإسلامي قائم على التعاون والبر والإحسان، يسمى بالتمويل التعاوني أو التكافلي فالتعاون والبر والإحسان خصال حثت عليه الشريعة الإسلامية من أجل وحدة المجتمع ومحاربة الطبقية والفقر ونلمس هذا النوع من أنواع التمويل في أقوال الهبة والوقف، القرض الحسن.[1]

لقد تم الاتفاق مع البنك الإسلامي للتنمية على فتح خط تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تقديم مساعدة فنية متكاملة، لدعم استحداث نظم معلوماتية ولدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية، لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة، خاصة مع الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما تم الاتفاق على إنشاء حاضنات نموذجية لرعاية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير التعاون مع الدول الأعضاء والتي تملك تجارب متقدمة في الميدان، كماليزيا واندونيسيا وتركيا. قامت مجموعة البنك بالمبادرات التالية:

- تقديم 56 خط تمويل من قبل البنك الإسلامي للتنمية لمؤسسات التمويل الوطنية في 28 دولة عضو، بمبلغ 524 مليون دولار.
- تقديم 5 خطوط تمويل لمؤسسات تمويل وطنية وإقليمية، لتنمية القطاع الخاص، بمبلغ 10 مليون دولار.
- إقامة 19 حلقة دراسية، و27 دورة تدريبية.
- إيفاد 5 بعثات خبراء في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تمويل 4 عمليات بناء القدرات المؤسسية لهيئات متخصصة .

[1] - قدي عبد المجيد، عصام بوزيد، التمويل الإسلامي في الاقتصاد المفهوم والمبادئ، مداخلة في الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية للنظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة، 6-5 ماي ،2009 ص،5 .

كما تسعى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى مايلي:

- مواصلة تقديم التمويل المباشر، وغير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- المساعدة على خلق بيئة مواتية لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء؛
- الإسهام في الجهود الجماعية الرامية إلى توفير العوامل المساعدة على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتوعية بأهميتها.

المبحث الثالث: مصادر تمويل حديثة للمؤسسات الناشئة في الجزائر

أصبح إنشاء المؤسسات المصغرة يحتل كثيرا من الاهتمام لدى الدول نظرا للدور الذي تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية ، كما أن التمويل يعتبر من أهم المشكلات والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات، وذلك نظرا لخصوصيتها خاصة نقص الموارد المالية ورأسمال وصغر حجميا وكثافة العمالة....الخ، مما يجعلها في حاجة ماسة للتمويل الدائم والمستمر، لوذا عمدت الدولة الجزائرية عمى توفير العديد من برامج الدعم المالي والفني للقضاء عمى الصعوبات والرفع من قدرة هذه المؤسسات عمى المنافسة والاستمرار في التنمية المحمية والوطنية. بناء على هذا قمنا بتقسيم المبحث الى مطلبين ، نتناول شركة رأسمال الاستثماري ودورها في تمويل المؤسسات الناشئة(المطلب الأول)، ونتطرق إلى هيئات وصناديق تمويل المؤسسات الناشئة(المطلب الثاني)

المطلب الأول: شركات الرأسمال الاستثماري وتمويلها للمؤسسات الناشئة في الجزائر

يعتبر رأس المال الاستثماري تقنية تمويلية مهمة للمؤسسات، خاصة الابتكارية منها، ذات المخاطر المرتفعة والنمو المستقبلي القوي. حيث يقوم المستثمرون برأس المال بتوفير الأموال الخاصة من أجل تسريع وتيرة النمو وتحقيق مردودية مستقبلية.[1]

يجد التمويل برأس المال الاستثماري ورأس المال المخاطر جذوره في النظرية المالية الحديثة التي توضح أساس هذه الصناعة. حيث يقوم الاستثمار في الأموال الخاصة على نشوء علاقة شراكة بين طرفين أحدهما المقاول صاحب المشروع والثاني المستثمر برأس المال؛ تخضع هذه العلاقة إلى عدم تماثل المعلومة التي تتميز بامتلاك المقاول لمعلومات أكثر حول سير المشروع مقارنة لمستثمر الخارجي. هذه الوضعية يمكن أن تقود إلى خطر الاختيار المعاكس والفشل على المدى القصير (غياب تام للمعلومة) أو خطر النية السيئة (غياب المعلومات عن الأداء).[2]

-أطراف التمويل بالرأسمال الاستثماري:

تحتاج عملية التمويل بالرأسمال الاستثماري إلى أطراف أساسية تتفاعل فيما بينها حتى تتم العملية التمويلية بداية من إنشاء شركة الرأسمال الاستثماري مرورا بتمويل المشاريع وانتهاء بإنهاء التمويل، هذه الأطراف الأربعة هي:[3]

المستثمرين: هم أصحاب المساهمات في رأسمال شركة الرأسمال الاستثماري من بنوك، صناديق التقاعد، السلطات العمومية، الخواص ..... الخ.

---

[1] - بوقفة أحلام ، و يعلوج بو العيد، دور رأس المال الاستثماري في تنويع مصادر التمويل في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 04، المجلد 01، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2017، ص 197.

[2] - NADEAU, Pierre. 2010. venture capital investement sélection: do patents attract investors? strategic change, p. 04

[3] - نويري شاكر، طلحي سماح، رماش ياسين، واقع شركات الرأسمال الاستثماري في تمويل المشاريع، مجلة أفاق علوم الإدارة و الاقتصاد، العدد 01، المجلد 07، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2023، ص 174.

المؤسسات ذات الرأسمال الاستثماري: شركات تمويل تساهم في رأسمال المؤسسة ومختلف المشاريع المحتاجة لتمويل في كافة مراحل نشاطها.

المستفيدون: هي كل المؤسسات سواء كانت صغيرة أو متوسطة وحتى الكبيرة منها وكذا مختلف المشاريع في كافة المشاريع التي يسعى أصحابها لطلب التمويل ..

المشتريين: من يقوم بشراء أسهم الشركة من عند شركة الرأسمال الاستثماري عند خروجها من شراكة المؤسسة أو المشروع بعد انقضاء فترة التمويل.

أنواع الرأسمال الاستثماري:

يحتوي رأسمال الاستثماري على 50 أنواع لرؤوس الأموال تتعلق بمراحل تمويل المؤسسات عن طريق هذه التقنية المستحدثة نعددها فيما يلي[1]:

رأسمال المخاطر: هو الرأسمال المخصص لتمويل مرحلة ما قبل بداية المشروع (رأسمال الجدوى) وبداية المشروع (رأسمال الإحداث) .

رأسمال التنمية: تتم فيها تمويل المؤسسة أو المشروع في مرحلة النمو لدفعها لزيادة المبيعات بتمويل الرأسمال العامل، وزيادة القدرة الإنتاجية بتمويل مرحلة التوسع، وأخيرا تمويل مرحلة الانتظار لتهيئتها لدخول البورصة.

رأسمال التحويل: مخصص لتمويل شرا مؤسسة صائمة مسبقا تعاني في مرحلة الانحدار.

رأسمال الاسترجاع: حيث تقوم شركة رأسمال استثماري أخرى بتمويل أو استرجاع أسهم لمؤسسة تعاني من صعوبات.

[1] - https://moukawil.dz/beta/knowledgebase/capital-investissement/. 04/2024.

يقدم رأس المال الاستثماري الخبرات والدعم الاستشاري للشركات الناشئة، مما يساهم في تحسين إدارتها وتوجيهها الاستراتيجي. ومن خلال توفير الاستشارات المالية والتقنية والتجارية، يتم تعزيز قدرات الشركات الناشئة على تطوير استراتيجيات النمو والتوسع في الأسواق، وهذا الدعم الاستثماري يساهم في بناء أساس قوي للشركات الناشئة وتعزيز فرص نجاحها، وبفضل الاستثمارات الرأسمالية المستدامة والداعمة، تتمكن الشركات الناشئة من خلق فرص عمل جديدة وتعزيز النشاط الاقتصادي في المجتمعات، حيث يتم توسيع الأعمال وزيادة الاستثمارات، وتحسين المنتجات والخدمات المقدمة، وتعزيز التكنولوجيا والابتكار في القطاع الاقتصادي .باختصار، يعد رأس المال الاستثماري عنصرا أساسيا لتعزيز الابتكار وتحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: هيئات وصناديق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر

وكانت الحكومة الجزائرية، قد نظمت بداية أكتوبر 2020 الندوة الوطنية للمؤسسات الناشئة "ألجيريا ديسرابت 2020"، بمشاركة أكثر من ألف مشارك من مؤسسات ناشئة وحاضنات وممثلي هيئات حكومية ومالية ومتعاملين اقتصاديين وخبراء وممثلي جمعيات وجامعات ومراكز البحث .وكان من أهم ما خرج به هذا اللقاء الأول من نوعه في الجزائر، قرار الإطلاق الرسمي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، الذي يهدف إلى تمكين الشباب أصحاب المشاريع من تفادي البنوك والإجراءات البيروقراطية، وقد صدر مؤخرا المرسوم التنفيذي رقم 254-20 المؤرخ في 15 سبتمبر الجاري المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" وحاضنة أعمال" في العدد الأخير من الجريدة الرسمية.[1]

[1] - بن جيمة مريم، نفس المرجع السابق، ص 527.

إن صندوق تمويل المؤسسات الناشئة يعتمد على آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الاموال وليس على ميكانيزمات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض بمعنى تمويل الشباب عن طريق المخاطر مع تقاسم الأرباح والخسائر، دون مطالبتهم بتقديم ضمانات عينية هم أصلا لا يمتلكونها. وأفاد وليد ياسين، أن التمويل القائم على الاستثمار في رؤوس الأموال يتضمن تحمل الخطر وهو أمر جد مهم، مؤكدا اذ انه لا يمكن تصور مؤسسة ناشئة دون التكلم عن المخاطرة في رؤوس الأموال، اذ تم استحداث هذا الصندوق لتحمل المخاطر التي قد تواجهها الشركات الناشئة.[1]

كما تكمن أهمية انشاء صندوق التمويل للمؤسسات الناشئة فيما يلي:

- أهم عائق أمام المؤسسات الناشئة هي التمويل بأن تجد شخصا أو جهة تؤمن بفكرتك وتخاطر بتمويل مشروع يجسد تلك الفكرة مع احتمالات فشل كبيرة أمر صعب،
- أن هذه الآلية التمويلية الجديدة ستمكن الشباب أصحاب المشاريع من تفادي البنوك وما ينجر عنها من ثقل بيروقراطي من خلال هذه الوسيلة التي تتمتع بالمرونة التي تتطلبها المؤسسات الناشئة، كما يعتبر الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة الحلقة المفقودة في سلسلة الاستثمار، حيث كان من الضروري إيجاد جهة تقبل المغامرة وتحمل مخاطر الفشل أكثر مما تتحملها البنوك .
- تمكين الشباب المبتكر من الاستفادة من نفس ميكانيزمات التمويل التي تتيحها البلدان المتطورة والسماح لهم بهذا بتحقيق مشار يعم المبتكرة في الجزائر .
- يشجع الجالية الجزائرية بالمهجر للاستثمار في مجال المؤسسات الناشئة بالجزائر، والتي ستكون بمثابة قيمة مضافة ذات نوعية لاسيما وأن معظم أصحاب المشاريع التي ستقدم من

[1] - عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة، دراسة في قرار انشاء صندوق دعم المؤسسات الناشئة، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد °1، المجلد 08، جامعة طاهري محمد، بشار، 2021، ص 43.

وراء البحار سيكون أصحابها ذوي خبرة في شركات متعددة الجنسيات وأنهم قابلوا تكنولوجيات متطورة وأنهم عملوا في بيئة أعمال أحسن فالتجربة ستكون قيمة مضافة بالنسبة للجزائر.[1]

وتتمثل هيئات وصناديق تمويل المؤسسات الناشئة في :

الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وصناديق ضمان القروض والإطلاق وأخيرا صناديق الاستثمار.

أولا :الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.: تم انشاء هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفييذي 96ـ 296الذي تضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب [2]،وتوضع الوكالة تحت سلطة الوزير الأول[3] ،ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل والمتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة.[4] لكن بصدور المرسوم تنفيذي 20ـ 186الذي نص في مادته الأولى الى اسناد سلطة الوصاية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة[5].

ثم صاحب هذا التعديل صدور المرسوم التنفيذي 20ـ ،320الذي غير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بموجب مادته الأولى[6] .

---

[1] ـ عراب فاطمة الزهراء، نفس المرجع السابق، ص 44

[2] مرسوم تنفيذي رقم 96ـــــ 296مؤرخ في08 سبتمبر1996، **يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، جريدة رسمية عدد ،52صادر في 11سبتمبر ،1996المعدل والمتمم .**

[3] المادة 02 من المرسوم التنفيذي 96-296 نفس المرجع

[4] 296 المادة 03 من المرسوم التنفيذي 96- نفس المرجع.

[5] المادة01 من المرسوم التنفيذي رقم 20-186 مؤرخ في 20جويلية 2020

6 84 لمادة 01من مرسوم تنفيذي رقم 20_329مؤرخ في 22نوفمبر سنة ،2020يعدل ويتمم الم لمرسوم التنفيذي20-296

تعرف الوكالة على أنها هيئة ذات طابع خاص تسمى " الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وتدعى في صلب النص الوكالة[1]."

وتقدم الوكالة التمويل بعدة صيغ منها التمويل الثلاثي الذي يشمل البنوك والمؤسسات المالية 15 بالمائة من المبلغ الاجمالي للاستثمار عندما يقل الاستثمار عن عشرة ملايين دينار أو يساويها و تحدد نسبة المساهمة الشخصية ب ٪12عندما ينجز الاستثمار في المناطق الخاصة والهضاب العليا ، وتحدد هده النسبة ب ٪10عندما ينجز الاستثمار في مناطق الجنوب والتمويل الثنائي دون اللجوء الى التمويل البنكي.

- ٪50من المبلغ الاجمالي للاستثمار عندما يقل الاستثمار عن عشرة 10ملايين دينار أو يساويها [2].

ثانيا : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: في اطار السياسة الوطنية لمكافحة البطالة في توفير مناصب شغل وترقية النشاطات تم انشاء الصندوق الوطني لمتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي 94- 188المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني لمتأمين عن البطالة، وهو عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي ، ويكون مقره الجزائر العاصمة[3]

يمكن الاستفادة من خدمات الصندوق اذا توفرت الشروط التالية [4]:

-أن يكون السن بين 30و 50سنة.

-أن لا يكون شاغلا لأي منصب عمل مأجور أو ممارسا لنشاط لحسابه الخاص عند ايداعه طلب الاعانة.

-أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب منصب عمل أو يكون مستفيد من تعويض الصندوق الوطني لمتأمين عن البطالة.

---

[1] المادة01 من المرسوم التنفيذي 96-296 ، مرجع سابق

[2] المادة 03 من المرسوم التنفيذي 20- 374 مرجع سابق

[3] المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المتضمن القانون الأساسي للتامين عن البطالة.

[4] دليل جهاز التكفل بالبطالين أصحاب المشاريع البالغين ما بين 30و 50سنة ، ص11 .

-أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك لملكات معرفية ذات صمة بالنشاط المراد القيام.
-أن لا يكن قد استفاد من تدبير اعانة بعنوان احداث النشاطات

ثالثا :الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : هي هيئة ذات طابع خاص ،تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ،ويكون مقرها الجزائر العاصمة ، وتوضع الوكالة تحت سلطة الوزير الأول ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطات الوكالة. [1]

ومن بين أهدافها المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر و تنمية روح المقاولاتية لتحل محل الاتكالية و تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل

رابعا : صناديق ضمان القروض والاطلاق.

نصت المادة 21من قانون 17. 02المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، على أن صناديق ضمان القروض وصناديق الاطلاق تنشأ بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات الناشئة في اطار المشاريع المبتكرة[2].

ومن مهام صناديق ضمان القروض انشاء المؤسسات و تحديد تجهيزات المؤسسات وسيعها.
-تسيير الموارد الموضوعة تحت تصرفها وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به..
-متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان للصندوق.
-ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق[3]، ونظرا للصعوبات التي تواجه المؤسسات الناشئة وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحل انشائها وبدايتها، نص المشرع لمساعدة هذه الأخيرة عمى

---

[1] ينظر المواد 02 و03 من المرسوم 04- 14 يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي
[2] ينظر المادة 02 من القانون 17- 02 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
[3] المادة 02 من المرسوم التنفيذي 02- 373 بتاريخ 11نوفمبر 2002

انشاء صناديق الاطلاق لتشجيع خلق مؤسسات الانشاء المبتكرة [1].
وتخصص هذه الصناديق لتمويل كل النفقات المسبقة لوضع أول منتوج لمشركة في السوق(مصاريف البحث والتطوير ، نماذج مخطط الأعمال، الاستشارات القانونية...الخ)، مما يسمح بتجاوز معوقات التمويل في مرحمة ما قبل انشاء المؤسسة غير المتكفل بيا حاليا من قبل شركة رأس المال الاستثماري.

خامسا : صناديق الاستثمار

وجود صناديق الاستثمار الى جانب المؤسسات الناشئة هو دعم حقيقي بالنسبة لها مادامت شركة رأسمال المخاطر تتحمل أخطار السوق في مكان المؤسسات الناشئة بمناسبة تقديم الأموال التي تحتاجها هذه الأخيرة ، حيث يمتد ها التمويل الى الانشاء والتسيير والنشاط.

[1] ينظر المادة 02 من القانون 17-02 المرجع السابق.

خلاصة الفصل الثاني

إن المؤسسة الناشئة تختلف عن المؤسسات المصغرة الأخرى، وهي شركة مبتكرة لديها القابليةُ نشئت حديثا في مجالات التكنولوجيا والابتكار والذكاء الصناعي للنمو السريع، والاقتصاد الرقمي، كما أن المؤسسات الناشئة التي لديها خصوصيات تميزها عن غيرها، تتمحور حول فكرة مبتكرة ومستحدثة في مجالها، وتشمل جميع المجالات وليس الرقمنة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وحسب، لا يمكن تمويلها بالطرق التقليدية السابقة، لأن هذا المجال يعرف نموا متسارعا لا يمكنه انتظار بيروقراطية المصارف وعراقيل الإدارات لأشهر أو لسنوات، إن دعم المؤسسات الناشئة عن طريق الصندوق المستحدث أو عن طريق الرأسمال الاستثماري ، عن طريق التمويل الإسلامي، أو جملة من التسهيلات الإدارية، من شأنها أن تعطى دفعا قويا للنسيج الاقتصادي والصناعي في بلادنا، ويضعه على سكة تحقيق النمو والتوجه نحو التصدير خارج قطاع المحروقات.

خاتمة

في الأخير يمكن القول إن سياسة الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة تتوجه نحو احتضان وتشجيع ودعم المؤسسات الناشئة، وهاته المراسيم خير دليل، بالإضافة إلى تصريح الرئيس عبد المجيد تبون مؤخرا في يوم العالمي للطالب والابداع والاختراع، عن دعمها وعن إنشاء صندوق دعم هذه المؤسسات الناشئة وهو ما سيسهل على حاملي أفكار المشاريع من الاستفادة من الدعم المالي من هذا الصندوق بالإضافة للدعم الفني من قبل اللجنة الوطنية والمؤسسة المكلفة بترقية ودعم هياكل المؤسسات الناشئة لتجسيد مشاريعهم.

وقد وجب على هذه المؤسسات العمل على وضع خطط وبرامج إستراتيجية مبنية على الابداع و الابتكار المستمر والعمل على انتهاز الفرص المتاحة أو خلق فرص جديدة حتى تواكب المؤسسات الرائدة وتزيد من تنافسيتها وقدرتها على مواجهة التحديات البيئية المعقدة في عصر يتميز بالغموض في الحصول على المعمولة والتي تعتبر مصدر لتحقيق المزايا التنافسية في الوقت الحالي، كما أن فعملية التمويل تعتبر حجر الأساس للقيام بأي مشروع استثماري، حيث أنه يلعب دورا أساسيا في مختلف المراحل الإنتاجية التي تمر بها المؤسسة، إضافة إلى هذا فهناك عدة بدائل تمويلية مستحدثة لتمويل هذه المؤسسات.

تعتبر المؤسسات الناشئة من المؤسسات الحديثة الشابة لأن معظم مؤسسيها شبان كما أنها تتميز بالإبداع والابتكار، و بدرجة عالية من المخاطرة وهذا ما يجعلها تعمل بشكل دائم للتقليل منها، أيضا تختلف عن غيرها بحيث لا تعتمد على بعد واحد فقط بل ترتكز على كل الأقسام المتعلقة بنشاطها، وسرعة اتخاد القرار وقلة التدرج الوظيفي وعدد العمال، مما يساهم في سرعة انتقال المعلومة ومعالجة المشاكل المطروحة و مرونتها وقدرتها على التأقلم مع المتغيرات التي تحدث في محيطها، كما تمتاز بإنتاجية وبربحية عالية بالرغم من صغر حجمها كل هذا يساهم في تحقيق التنمية المحلية والوطنية.

لا توجد مؤسسة ناجحة كونت نفسها بنفسها بل توجد ورائها مؤسسات أخرى وهياكل تدعمها للوصول إلى أهدافها المسطرة كما هو الحال مع المؤسسات الناشئة، والتي بدورها

تحتاج الى من يدعمها ويتابعها في نشاطاتها مرحلة بمرحلة خاصة في المراحل الأولية من نشأتها، ومن بين الهياكل التي قامت بدعم المؤسسات الناشئة نذكر الحاضنات والتي تساعد صاحب المشروع على تحقيق واثبات امكانيتها في المدى البعيد ومرافقتهم الى غاية انشاء المؤسسة، أيضا دار المقاولاتية والتي تساهم في تطوير ثقافة المقاولاتية لدى الشباب أصحاب المشاريع.

كما يعتبر إنشاء البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة مدخلا هاما لحصر كل حاملي الأفكار والمشاريع الابتكارية وتسهيل وصول الدعم لهم ومرافقتهم في تجسيد مشاريعهم، كما أنها تساعدهم في حماية أفكارهم من السرقة والتقليد وهي خطوة جد هامة.

وقد خلصت الدراسة للنتائج التالية:

- تعتبر المؤسسات الناشئة ركيزة أساسية لبناء الاقتصاد الوطني
- تنظم المؤسسات الناشئة في شكل شركات لا تستلزم إجراءات والتعقيدات التي تستلزم تأسيس الشركات الأخرى والسماح بتأسيس المؤسسات باسم الشخص الطبيعي.
- تعزيز بيئة هذه المؤسسات بنظام قانوني متخصص بأجهزة الدعم والمرافقة والاتجاه إلى ترقية الاقتصاد الوطني وضرورة تنسيق تدابير دعم وترقية المؤسسات الناشئة والمشاريع المبتكرة.
- التمويل هو الطريقة اللازمة التي تقدم بها الاموال للمؤسسة المستثمرة من أجل إنجاز المشروع وفقا للمقاييس والشروط المتفق عليها.
- المؤسسات الناشئة ستساعد وبشكل كبير في حل مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات وهذا من خلال الاستثمارات الخالقة للثروة التي أنشأتها هاته المؤسسات. – – من بين هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر الحاضنات **و** مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة بالإضافة الى هيئات وصناديق تمويل المؤسسات الناشئة

المتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وصناديق ضمان القروض والإطلاق وأخيرا صناديق الاستثمار .

من بعد ما تم عرض دراستنا قمنا بتقديم التوصيات التالية:

*في يوم الطالب الذي كان في 19 ماي 2024 الفارط ألقى السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون كلمة حول ابتكار وابداع الطالب ووعد بدعمه ودعم المؤسسات الناشئة لذلك نطلب من المؤسسات التنفيذية أن تقوم بتطبيق مشروع الرئيس بعيدا عن البيروقراطية وتعطي كل مستثمر حقه دون تمييز.

*ضرورة سن قانون خاص بالمؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال يحدد إطارها المفاهيمي وسبل تمويلها.

* ضرورة توحيد الأحكام القانونية المتعمقة بالتحفيزات المالية الموجهة للمؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال.

الفهرس

العنوان	الصفحة
بسملة	
الإهداء	/
الشكر والتقدير	/
ملخص بالعربية	
ملخص بالإنجليزية	
مقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الناشئة	
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة	08
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الناشئة	08
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الناشئة	09
المطلب الثالث: الإطار القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر	11
المبحث الثاني: ماهية آليات الدعم والتمويل	15
المطلب الأول: مفهوم التمويل ووظائفه	15
المطلب الثاني: اهداف وخصائص التمويل	17
المطلب الثالث: استراتيجية دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر	19
المبحث الثالث: واقع دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر	21
المطلب الأول: مصادر التمويل	21
المطلب الثاني: هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر	23
المطلب الثالث: أسباب فشل المؤسسات الناشئة في الجزائر	26
خلاصة الفصل الأول	30

الفصل الثاني: تقنيات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر	
تمهيد	32
المبحث الأول: الإطار المؤسساتي لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر	33
المطلب الأول: الطرق المستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة	33
المطلب الثاني: مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر	37
المطلب الثالث: حاضنات الأعمال الداعمة والموافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر	41
المبحث الثاني: التمويل البنكي في للمؤسسات الناشئة	48
المطلب الأول: التمويل بواسطة القروض البنكية	48
المطلب الثاني: صيغة التمويل الإسلامي للمؤسسات الناشئة في الجزائر	56
المبحث الثالث: مصادر تمويل حديثة للمؤسسات الناشئة في الجزائر	59
المطلب الأول: شركة وأعمال الاستثمار وتمويلها المؤسسات الناشئة في الجزائر	59
المطلب الثاني: هيئات وصناديق تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر	62
خلاصة الفصل الثاني	64
خاتمة	77
الفهرس	80
قائمة المراجع	83

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المواد القانونية

- مندر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي، البنك الاسلامي للتنمية، بحث تحليلي رقم .13، 1998،

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، مقدمة في مسار انشاء مؤسسة، طبعة 2020

المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 12- 193 المؤرخ في رمضان 1433 الموافق لـ 21 جويلية 2012الذي يحدد مهام المصالح المشتركة للبحث العلمي والتكنولوجي وتنظيمها وسيرها.

المادة 23 و24، من المرسوم التنفيذي -356.20 مؤرخ في 30 نوفمبر ،2020، يتضمن انشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة ويحدد مهامها وتنظيمها وسيرها، جريدة رسمية عدد 73 صادرة في 06 ديسمبر 2020.

- أمر رقم ،75-58، مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (ج.ر.ج.ج)، عدد ،78 لسنة 1975، المعدل والمتمم.

- المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل25 فيفري 2003.

- قانون رقم ،19-14 مؤرخ في 11 ديسمبر،2019، متعلق بالقانون المالية لسنة ،2020 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 81، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر، 2019

-ثانيا: الكتب:

- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 07، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

– حمزة الشيخي، ابراهيم الجزراوي، الدار المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1998.

– خالد أمين عبد الله، اسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية، ط 01، دار وائل للنشر، ، الأردن ،2006

– خوني رابح، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلة تمويلها، ايتراك للطاعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ،2008 .

– محمد ابراهيم عبيدات، أساسيات الادارة المالية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، .1997،

– محمد العربي ساكر، محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، ،2006.

–عصام عمر أحمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية، النظام المصرفي، نظرية التمويل الاسلامي، البنوك الاسلامية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2013

ثالثا: المجلات

–هشام بروال، جهاد خلوط،" التعليم المفاولاتي وحتمية الابتكار في المؤسسات الناشئة"،المجلد،20 مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد،03 الجزائر،2017،

– بامحمد نفيسة، برباوي كمال، بن شلاط مصطفى، حاضنات الاعمال كألية مستحدثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر، الواقع والتحديات، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة طاهري محمد، بشار، 2020.

– بن حراث حياة، يوسفي رشيد، صيغ التمويل المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الإستراتيجية والتنمية العدد 02، مستغانم، جانفي،2012،

– بو الشعور شريفة، دور حاضنات الاعمال في تنمية المؤسسات الناشئة، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2018.

– بورزيق خيرة، مؤسسة الجيريا فانتور كجهاز جديد لترقية و تسييرهياكل دعم المؤسسات الناشئة، مجلة الدراسات الاكاديمية، المجلد 03، العدد 04، جامعة د. طاهر مولاي، سعيدة، 2021،

– بوقفة أحلام، ويعلوج بو العيد، دور رأس المال الاستثماري في تنويع مصادر التمويل في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 04، المجلد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2017،

– خلاف فاتح، "أثر مسرعات الاعمال علي المؤسسات الناشئة:"الجريا فانتور"–قراءة تحليلية للمرسوم التنفيذي رقم –20 356"، مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال، المجلد ،06 العدد،04 ،2021.

– ضياف علية،"رأس المال المخاطر، اتجاه عالمي لتمويل المؤسسات الناشئة –حالة الجزائر– مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05، جامعة باجي مختار، عنابة، جوان .2016،

– عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة، دراسة في قرار انشاء صندوق دعم المؤسسات الناشئة، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، العدد °1، المجلد 08، جامعة طاهري محمد، بشار، 2021،

– فرج الله أحلام، ضامن وهيبة، حمادي مراد، "واقع منصات رواد الاعمال في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد،07 العدد،03 ،2021.

– لعمامرة صارة، وفاء تبينات، المؤسسات الناشئة، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد 03، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، 2021.

– مصطفى بورنان، علي صولي، "الاستراتيجيات المستحدثة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول النشاء المؤسسات الناشئة)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد ،11العدد 01 .2020،

– منى بسويح، ياسين ميموني، سفيان بوقطاية، واقع وأفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة غليزان، الجزائر، 2020.

– نور الهدى حمروش، المؤسسات الناشئة بين اليات الدعم والواقع في الجزائر، مجلة قضايا معرفية، المجلد 02، العدد 02، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2022.

– نويري شاكر، طلحي سماح، رماش ياسين، واقع شركات الرأسمال الاستثماري في تمويل المشاريع، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 01، المجلد 07، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2023،

– وليد بولغب، " الشركات الناشئة وامكانية انجاحها في الجزائر" مقال منشور في إطار الكتاب الجامعي بعنوان " اشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة "جامعة جيجل، 2021.،

– يا سين تليلي، أحمد رمزي سياغ،" دراسة استكشافية للعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر: دراسة حالة لولاية ورقلة"، مجلة الباحث، العدد خاص، الجزائر، (د.ت)،

–بشير عبد العالي، آليات تمويل المؤسسات المصغرة، جملة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد05، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2021،

–حكيم زايدي ومفيد عبد اللاوي، نظرة تحليلية للأطر القانونية والاثار الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، 2023.

–طيبي بومدين، لعمري خديجة، إشكاليات تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها، التمويل برأس المال المخاطر كنموذج لدراسة حالة شركة ASICOM &SOFIWAWCE، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مجلد07، العدد 03 جامعة سعيدة، 2021.

–عبد الحميد لمين، سامية حساين، تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر: قراءة في احكام المرسوم التنفيذي رقم 254/20.مجلة البحوث في العقود وقانون العمال، المجلد 05، العدد 02، 2020،

–وكالة الانباء الجزائرية، اشاء مؤسسة تسمح للسلطات العمومية بتنفيذ السياسة الوطنية لتعزيز وتسيير هياكل دعم للمؤسسات الناشئة، وذلك بموجب مرسوم تنفيذي صدر في العدد الاخير من الجريدة الرسمية (رقم 73).، السبت، 19 ديسمبر، 2020،

رابعا: الأطروحات

– بلحرش عائشة، اليات التمويل البنكي المتوسط والطويل للمؤسسات، المطبوعة البيداغوجية في العمليات البنكية وتمويل المؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تلمسان، الجزائر، 2021.

– زايدي عبد السلام، حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المؤسسات الناشئة، عرض لتجارب دولية، كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012

– سهيلة عيساني: دور حاضنات ألعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن المهيدي، أم لبواقي، الجزائر، ،2013.

– سيداوي فتيحة، إدارة المخاطر القروض البنكية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، –2014 ،2015

– شعبان فرج، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، – 2013 ،2014.

– فتاح شيماء، ولحسن رانيا، دور التمويل البنكي في تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، وكالة 491، تبسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، التبسة، 2020،

– قدي عبد المجيد، عصام بوزيد، التمويل الإسلامي في الاقتصاد المفهوم والمبادئ، مداخلة في الملتقى الدولي حول: الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية للنظام المصرفي الإسلامي نموذجا، المركز الجامعي خميس مليانة، 6–5 ماي ،2009.

– قشوري انصاف، قشوط الياس، شركات رأس المال المخاطر ك لية لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، مقال منشور في اطار الكتاب الجماعي الدولي بعنوان تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة، جامعة جيجل، .2020.

– نجم الدين حملاوي، كمال أم الخيوط، آليات تمويل الشركات الناشئة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي ،1945 قالمة، 2020 – 2021،

– هاني ابراهيم، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، قانون خاص أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019.

–باية وقنوتي، "دور مسرعات االعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، دراسة حالة الجزائر"، في "المؤسسات الناشئة ودورها في االنتعاش االقتصادي في الجزائر"، مخبر المؤسسات الصغير والمتوسطة في التطوير المحلي، البويرة، (د.س.ن)،

سبتي محمد، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة، دراسة حالة المالية الأوربية للمساهمة، مذكرة ماجيستر، جامعة قسنطينة، .2009–2008

–شريف رحيان، دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – التجربة الجزائرية بين الواقع والمأمول– الملتقى الوطني حول

إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012،

-عبد اللطيف طيبي، التطبيقات المتمايزة لتقنيات التدويل والاستثمار في العمل المصرفي الاسلامي من منضور العائد والمخاطرة، مذكرة الاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008- 2009.

خامسا: الكتب بالفرنسية

-AdgaliDalal,"The relationship between Business plan and the success of startups:an empirical study on Algerian startups", journal of economic & financial Research, fifth Issue, 2014,

-Taibi boumedyen et Lamri Khadidja, Startups d'intelligence artificielle: Une tendance mondiale, les cahiers du MECAS, v°17, N°1, 2021,

- Lonez Mathilde, Comment déterminer le mode de financement le plus adapte pour les start-ups en balgique lors de la phase de lancement ? Louvain school of managment(LSM), 2017-2018.

-NADEAU, Pierre. 2010. venture capital investement sélection : do patents attract investors? strategic change

-Yahia Djekidel et Mohammed Doua et Rais Merrad, la startup en Algérie: Caractéristiques et Obligations, Revue d'excellence pour la recherche en économie et en gestion, vol 05, N°01, 2021,

سادسا: الموقع الالكتروني:

- https://moukawil.dz/beta/knowledgebase/capital-investissement/. 2024/04.

http://hdl.handle.net/2078.1/thesis:15414,

, h 22:15 25/04/2024

ملخص الدراسة بالعربية

تهدف هذه الدراسة الى ابراز اتجاه الجزائر الى التغيَر التدريجي في ظل التحولات الاقتصادية والمتغَيرات العالمية للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، مما زاد الاهتمام بالمؤسسات الخاصة وكان نتيجة لذلك بروز قطاع المؤسسات الناشئة التي تلعب دورا مهما في مجال الهيكل الصناعي، كما أن المؤسسات الناشئة تعد دعامة أساسية في دعم عجمة التنمية من خلال توفير مناصب عمل, الرفع من القيمة المضافة، ومعظم المؤسسات الناشئة تواجه صعوبة في إيجاد مصادر التمويل الذي يعتبر العائق الأول أمام نموها خاصة بالنسبة لحالة الجزائر, بالرغم من وجود الكفاءات البشرية ذوي المهارات والكفاءات والمعارف المتمثلة في الطلبة الجامعين وفي هذه الدراسة سنحاول التعريف بالمؤسسات الناشئة وكيفية تمويلها وأهم مشاكل التمويل التي تتعرض لها مع ابراز واقع هذه المؤسسات في الجزائر.

الكلمات الافتتاحية: المؤسسات الناشئة، مصادر التمويل، صندوق التمويل.

Study Summary in English

This study aims to highlight Algeria's tendency to gradually change in light of economic transformations and global variables of economic policy depending on market forces, which increased interest in private institutions and as a result the emergence of the start-up sector that plays an important role in the field of industrial structure, and emerging enterprises are a key pillar in supporting development by providing jobs, raising added value. Most startups face difficulty in finding sources of funding, which is the first obstacle to their growth, especially for the case of Algeria, despite the presence of human competencies with skills, competencies and knowledge represented in university students, and in this study we will try to introduce startups and how to finance them and the most important financing problems they are exposed to while highlighting the reality of these institutions in Algeria.

key Words: Startups, Funding Sources, Funding Fund